دَوَاعي الإبقاء على الثِّقل، واللُّجوءِ إليه في العربية

دراسةٌ في البِنْية

إعداد

د. سيد جمال حسن علي

المدرس بقسم النحو والصرف والعَروض-

كلية دار العلوم- جامعة القاهرة

دَوَاعي الإبقاء على الثِّقل، واللُّجوء إليه في العربية

دراسةٌ في البِنْية

سيِّد جَمال حَسَن عَلِيّ

قسم النحو والصرف والعَروض، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

البريد الإلكتروني: sayedgamal995@gmail.com

مخلص البحث:

تقدّم هذه الدراسة تفسيراتٍ لظاهرة تُمثّل خِلاف الأصلِ في العربية، وهي (ظاهرة الإبقاء على الثِّقَل واللجوء إليه في الأبنية والصيغ)، دون أن يُسلَك فيها مسلكٌ تخفيفيّ؛ بإعلال، أو إبدال، أو إدغام، أو نحو ذلك.

وتهدف الدراسة في هذا السياق إلى فهْم السلوك اللغوي الذي يَميل في عمومه إلى التخلُّص من الثقل في أبنيته، ثم يتَّجه في مواضع إلى الإبقاء على الثقل، وقد يستدعيه في بعض الحالات.

وقد سلكتْ في سبيل الوصول إلى الهدف المذكور المنهج التحليليّ التفسيريّ؛ فبدأتْ بجمْع حالات هذه الظاهرة، ثم تحليلها، وتصنيفها وتفسيرها.

ومن أهمّ النتائج التي تنتهي إليها الدراسة أن العربية لا تلتزم التخلُّص من الثقل على طول الخطّ؛ بل إنها قد تستبقيه في بعض الحالات، وربما تلجأ إليه في حالات أخرى، وأن للعربية أسبابًا أو دواعي للإبقاء على الثقل في الصيغ الصرفية أو اللجوء إليه، وأن اللجوء إلى الثقل في الصيغ العربية يرِد على

ثلاثة مستويات؛ إذ يرِد على مستوى الحركة، ومستوى الحرف، ومستوى البنية الصرفية.

الكلمات المِفتاحيّة: (الثِّقَل– العلل اللغوية – البِنية – العُدول – أصول النحو).

The Reasons of Preserving and Recourse to Heaviness in Arabic

A Study of Structure

Sayed Gamal Hassan Ali

Department of Syntax , Morphology and Prosody,
Faculty of Dar El-Ulum, Cairo University, Cairo, Egypt

Email: sayedgamal995@gmail.com

Abstract

This paper provides an explanation for a phenomenon opposite to a common phenomenon in Arabic It deals with the phenomenon of preserving and recourse to heaviness of forms which is opposite to the phenomenon of eliminating the heaviness through diffenet phonological chanes.

In this context, the study aims at understanding the linguistic behavior, which tends in general to get rid of heaviness, then tends to keep it, and may require it in some cases.

In order to reach the aforementioned objective, it takes the interpretive analytical approach. It starts with gathering the different cases of the phenomenon. Then, it analyzes, classifies and interprets these cases.

based on procedures: induction, analysis, and interpretation, to conclude with a systematic classification of the causes of that phenomenon.

What the study concludes is that Arabic is not committed to getting rid of heaviness, rather it may retain it in some cases, and perhaps may require it in some other cases, and that Arabic has reasons for retaining heaviness in morphological forms or recourse to them. And that keeping

the heaviness in Arabia appears on three levels: It is presented at the vowel level, the segment level, and the morphological form level.

Keywords: Heaviness - linuistic reasons -structure - deviation - principles of grammar

مقدّمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبيّ بعده، وبعد، فإن الأصل في العربية أنها تميل إلى التخفيف على مستوى الأبنية والصيغ، وتستعين في سبيل اطّراد هذا الأصل، وانسياقه بمسالك مختلفة (إدغام، أو إعلال، أو إبدال، أو حذف) يخفّ بها ما في الأبنية من ثِقَل وكُلْفَة.

وإن المتتبع أبنيةَ العربية، وصيغها ليقف على مواضع خالفت فيها العربية الأصل المذكور؛ فأبقت على ما في بعض الأبنية من ثِقَل دون أن تسلك فيها سبيلا تخفيفية، كما أنها لجأت في أبنية أخرى إلى إبدال حركة حركةً أثقل منها، أو قلب حرف حرفًا أثقل منه، أو العدول عن بناء خفيف إلى آخر أثقل منه.

وإذا كان الأصل أن يُخفَّف البناء الثقيل، و"القياس ألّا يُقْلَب الأخفّ إلى الأثقل"[1] فإن السبيل مع الأبنية المذكورة أن يُبْحَث عن عِلتها، وأن تُرْصَد دواعيها التي تفسّرها، وتُصنَّف تصنيفا موضوعيّا منهجيًّا.

أهمية الدراسة:

تستمدّ هذه الدراسة أهميتها من أنّ الدواعي المذكورة جاءت مفرّقةً في معالجات النحاة، ومنثورةً في تصانيفهم النحوية والصرفية والأصولية، ومن ثَمّ كانت ضرورة رصْد هذه الدواعي، وتصنيفها، وجمْع تطبيقاتها، والتمثيل لها، لا سيّما أنّني لم أقف على دراسة حديثة خصّت هذا الجانب من جوانب الدراسة الصرفية للأبنية العربية بالدرس والبحث.

١.المنصف، لابن جني، ٢/ ١٦٢. وقد نص على المعنى نفسه ابن عصفور، انظر: الممتع الكبير، ٣٤٥، ٣٤٦.

شواهد الدراسة:

تنوّعت الشواهد التي اعتمدتْ عليها هذه الدراسة، واستقت منها أمثلتها ونماذجها؛ ما بين قرآن كريم، وحديث نبوي شريف، وشِعر، ومأثورات نثرية، وأمثلة صرفيّة مفردَة.

خطة الدراسة:

اقتضت طبيعة الدراسة أن تأتي في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

أما المقدمة: فقد عرّفت فيها بطبيعة الدراسة، وأشرت إلى أهميتها، وشواهدها، والخطة التي رُوعيت في معالجة مادتها.

وأما التمهيد: فقد تحدثت فيه بإيجاز عن (مقياس الخفة والثقل عند النحاة).

وأما المباحث الثلاثة: فقد تكفلتْ بمعالجة دواعي الإبقاء على الثقل في الأبنية، أو العدول إلى الثقل بعد خفّة، مصنَّفة تصنيفا ثلاثيا، لكل صِنف مبحث.

المبحث الأول: الدواعي اللفظية، والمبحث الثاني: الدواعي الدلالية، والمبحث الثالث: الدواعي الأصولية.

وأما الخاتمة: فقد تكفَّلت برصد نتائج الدراسة، وتوصياتها.

والله من وراء القصد، وهو حسبي ونعم الوكيل،،،

تمهيد

مقياس الخِفّة والثقل بين يَدَي النحاة

درج النحاة منذ نشأة التصنيف النحويّ على مراعاة (مقياس الخفة والثقل)، والإشارة إلى مفرداته وإجراءاته في سياق رصْدهم قواعدَ العربية، ومحاولتهم الوقوف على أسرارها، وقد استعانوا بمعطياته كثيرا في تفسير ظواهر اللغة الصوتية، والصرفيّة، والتركيبية، ولم يَغِب عن أذهانهم في هذا الصَّدَد أن الأصل في العربية أنها تميل إلى الخفة، وتأبى الثقل، وتنفر منه ما أمكن، ولا تكاد تتخلّف عن هذا الأصل إلا لداعٍ أو مُقتضٍ.

وإشاراتهم في هذا الصدد إلى مراتب الخفة والثقل أكثر من أن تُذكَر:

- فالسكون عندهم أخف من الحركة، والحرف الساكن أخفّ من الحرف المتحرك[١].
- والفتحة أخفّ الحركات[٢]، والضمّة أثقلها، والكسرة بينهما، فهي أثقل من الفتحة، وأخف من الضمة[٣].

---

١. انظر: شرح الأشموني، ١/ ٢٥.

٢. نصّ سيبويه على أن "الفتح أخفّ عليهم من الضم والكسر، كما أن الألف أخفّ من الواو والياء" الكتاب، ٤/ ١١٥. وقد نصّوا على أن الفتحة أقرب الحركات إلى السكون؛ لخفتها، وثِقَل الكسرة والضمة، وعلى أن الفتح شبيه السكون في الخفة. انظر: إيجاز التعريف في علم التصريف، لابن مالك، ٦٦، وشرح التصريح، للشيخ خالد، ١/ ٥٤.

٣. يقول الزجاجي: "الضمة أثقل الحركات، والفتحة أخفّها..." الإيضاح في علل النحو، ص ١٢٨. وانظر: المنصف، لابن جني، ١/ ٣٣٤، والأشباه والنظائر، للسيوطي، (الفائدة السابعة: في أثقل الحركات)، ٢/ ٤٣: ٤٦.

- والحركات الثلاث أخف من حروف المدّ الثلاثة(١).
- والياء خفيفة، ليست في ثقل الواو(٢)، والألف أخفّ منهما(٣).
- وثلاثيّ الأصول أخفّ من رباعيّها وخماسيّها (في الأسماء)(٤).
- والجمع أثقل من الواحد (المفرد) (٥).
- والصفة أثقل من الاسم(٦).
- والفعل أثقل من الاسم(٧).

ومن الأهمية بمكان أن يشار هنا إلى أن إشاراتهم المذكورة إلى مراتب الحركات، وحروف المدّ خفة وثقلا إنما رُوعِيَ فيها ظاهر الأمر، واستُصْحِبَ الأصل، ولا يصحّ أن تُفهَم هكذا على إطلاقها؛ إذ إنَّ تتابُع الحركات، والحروف

---

١. انظر: شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، لابن الحاجب، ١/٢٥٠.
٢. انظر: المنصف، لابن جني، ١/ ٢٨٤، ٣٤٠. ٢/ ١٥٧، والممتع الكبير، لابن عصفور، ٣٤٥، ٣٤٦.
٣. انظر: الكتاب، لسيبويه، ٤/ ١١٥.
٤. يُفهَم من إشارات النحاة أن خفّة ما جاء على ثلاثة أصول (اسما كان أو فعلا) إنما ترجع إلى اعتدال تركيبه، إذا قورن برباعيّ الأصول، أو خماسيّها (في الأسماء)؛ إذ يتألف ثلاثيّ الأصول من "حرف يبتَدأ به، وحرف يُحْشَى به، وحرف يوقَف عليه" الخصائص، لابن جني، ١/ ٥٥، وانظر: الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور، ٤١٠، وشرح شافية ابن الحاجب، للرضي، ١/ ٦١.
٥. انظر: الأصول في النحو، لابن السراج، ٣/ ٢٦٥، والمنصف، لابن جني، ١/ ٣٠٠، ٣٤٢، والخصائص، لابن جني، ١/ ١٥٩.
٦. انظر: المنصف، ٢/ ١٥٨، واللباب، للعكبريّ، ٢/ ١٨٧.
٧. انظر: الكتاب، ١/ ٢٠، والإيضاح في علل النحو، للزجاجي، ١٠٠، ١٠١، والأشباه والنظائر، للسيوطي، ٢/ ٦، ٢٩٠.

(لا سيّما حروف العلة) في الصيغ والأبنية على نحو مخصوص، ونَسَق معيّن يجعل البناء الواحد يخفّ بضمة، ويثقُل إن استبدلتَ بها حركةً أخف منها (الكسرة، أو الفتحة)، أو يجعل البِناء يخفّ بتاء مرققة، ويثقُل بطاء مفخمة (نحو: اصتَبَر: اصطَبَرَ)، أو يصيّر البناء مع الواو الثقيلة أخف منه مع الياء التي هي أخف من الواو، نحو: (يُيْقِن: يُوْقِن)، أو يجعل البناء أخفّ مع إبدال أحد الأمثال المتتابعة حرفا أثقل منه (في ذاته)؛ حتى تختلف الحروف، ويكسر التتابُع، فيتحقق التخفيف .. وهكذا. وستأتي أمثلة لهذه المواضع جميعها إن شاء الله.

وللثقل في العربية – على جهة الإجمال – مرجِعان: أحدهما: دلاليّ يُستَنَد فيه إلى جوانب دلاليّة تئول إلى المضمون لا الشكل، والآخر: لفظيّ يئول إلى أمور شكلية لفظية. وقد يتداخلان في الموضع الواحد؛ فتُلْمَح فيه جوانب لفظية، وأخرى دلالية.

أمّا الثقل الدلاليّ فمن مواضعه ما سبقتِ الإشارة إليه من ذهابهم إلى أن الجمع أثقل من الواحد، والصفة أثقل من الاسم، والفعل أثقل من الاسم.

وأمّا الثقل اللفظي فله عند التحقيق نمطان قد يُكتفَى بأحدهما في البناء، وقد يَجتمعان في بناء واحد:

أحدهما: ثقل يتصل بالأداء النطقيّ للكلمة؛ وله مظاهر عدة تئول في مجملها إلى مشقّة وكُلْفَة في النطق. منها: تجاوُر حروف متقاربة المخرج، وتتابُع مِثلينِ أو أكثر، وتتابُع حرفين تضادّت صفاتهما الصوتية، ومجيء الواو بعد كسرة والياء بعد ضمة، ومجيء حرفَي العلة (الياء والواو) متحركينِ بعد حرف صحيح ساكن.

والآخر: ثقل يتصل بالكمّ، لا الكيف؛ والمبدأ العام الذي يحكم هذا الثقلَ أن الكلمة كلَّما كثرتْ حروفها ثقلت، فالأسماء الرباعية المجردة نحو: (جَعْفَر، لُؤْلُؤ، زِبْرِج، هِزَبْر) أثقل من الثلاثية المجردة نحو (عِنَب، إِبِل، قُفْل)، وأثقل من القسمين الأسماء الخماسية المجردة نحو (فَرَزْدَق، جَحْمَرِش، قِرْطَعْب)، وكذا الأفعال؛ فالفعل (استخرج) أثقل من (خرج، أخرج، خرّج، تخرّج) ثقلا كمّيا، وإن اتحدتْ مادتها اللغوية (خرج).

والثقل الذي تَعتني هذه الدراسة برصْد دواعي الإبقاء عليه واللجوء إليه إنما هو الثقل اللفظيّ في المقام الأوّل، مع الاستعانة بإشارات يسيرة إلى الثقل الدلاليّ، بالقدر الذي يخدم فكرة الدراسة، وذلك على جهة التَّبَع، لا الأصل.

هذا ويمكننا أن نصنّف تلك الدواعي في **ثلاث مجموعات**:

- أولاها: الدواعي اللفظيّة.
- ثانيتها: الدواعي الدلالية.
- الثالثة: الدواعي الأصوليّة.

وسوف تعالَج هذه المجموعات إن شاء الله في ثلاثة مباحث، تحتها مطالب فرعية.

***

المبحث الأول

الدواعي اللفظية

يرصد هذا المبحث المواضع التي أُبقيَ فيها على ما في الأبنية من ثِقَل، أو عُدِلَ فيها من الخفيف أو الأخفّ إلى الثقيل أو الأثقل؛ لمقتضٍ لفظيّ شكليّ راعتْه العربية، وطبّقت إجراءاته على أمثلة المواضع المذكورة.

وقد وقفت الدراسة على خمسة دواعٍ لفظية عُولجت في **خمسة مطالب**، هي: طلب الخِفّة، الإتباع، المحافظة على البِناء، الازدواج (السَّجْع)، التخلص من التقاء الساكنين.

المطلب الأول: طلب الخفّة:

التخفيف (طلب الخفة) باب واسع في العربية، على مستويَي الأبنية والتراكيب، غير أنّ ما يعنينا في هذا المقام رصْد المواضع التي تلجأ العربية فيها إلى إبدال حركة حركةً أثقل منها، أو قلْب حرف حرفًا أثقل منه؛ طلبًا لخفة البناء أو الصيغة.

ويبدو هذا الكلام متضاربًا، وغير منطقي لأول وهلة؛ إذ كيف تلجأ العربية إلى الثقل طلبًا للتخفيف ؟!![1].

ويزيل هذا الإشكال التنبُّه إلى ما أشرت إليه في التمهيد من أنّ العربية قد تُبدل الحركةَ حركة أثقل منها، أو الحرف حرفا أثقل منه؛ لأن الصيغة تكون أخفّ بهذه الحركة المبدَلة، وبهذا الحرف المبدَل؛ إذ قد يجاور الأخفّ حرفا أثقل منه، فلا ينسجم معه، ويثقل بهما البناء، وفي المقابل قد يجاور الثقيل

١. عقد ابن جني في (الخصائص) بابا سمّاه (باب في العدول عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه لضرب من الاستخفاف) انظر الخصائص، ٣/ ١٨ : ٢٠.

نظيره الثقيل، فيلتئم معه، ويخفّ بهما البناء، كما قد تتجاور الأمثال متتابعةً فيثقل بها البناء، فيُلجَأ إلى قلب أحدها حرفًا أثقل؛ حتى يجتَنَب تتابُع الأمثال، فيخفّ البناء بهذا الحرف الوافد. وهكذا. وسوف تأتي أمثلة لهذه الملامح جميعها.

هذا، وتتفرّع عن هذا الداعي العامّ – الذي يشـــكّل مبدأ عامّا في العربية– مســـالك فرعية يُلجأ إليها لتحقيق الخفة، وهي: تغيير الأمثال، والمناسبة، والإتباع.

أولا: كراهية توالي الأمثال:

إذا كانت العربية قد اجتنبتْ كراهية تتابُع الأمثال في بعض المواضع بالحذف[١]، أو بالإدغام[٢] – فإنها قد لجأت في مواضع أخرى تتابعتْ فيها الأمثال إلى إبدال أحد المثلين – أو الأمثال – حرفا آخر[٣].

والذي يعنينا في هذا المقام رصْد نماذج لجأت فيها العربية إلى الثقل تخلّصا من تتابُع الأمثال، وما يستتبعه من ثقل في النطق، فأُبدِل أحد

١. وذلك نحو: الحذف الواجب للهمزة في نحو (أُوَسْعِدُ: أُسْعِدُ) وبابه، والحذف الجائز للتاء الثانية في المضارع المبدوء بتاء المضارعة خاصّةً، في وزنَي (تَتَفاعَلُ)، و (تتفعَّلُ)، نحو قول الله تعالى: "ولا تنابزوا بالألقاب" (الحجرات: ١١)، وقوله تعالى: "فأنت له تصدّى" (عبس: ٦). وإنما اكتُفي بهذا الحذف مع تاء المضارعة خاصّة، دون (الهمزة، والنون، والياء)؛ تفاديًا لالتقاء تاءين مفتوحتين. والحذف في المضعف، نحو حذف اللام في (ظَلْتُ)، وأصلها (ظَلِلْتُ)، و" ظننتُ ذاك، أي: ظننتُ" . الخصائص، ٣/ ١٩.

٢. نحو: (شَدَدَ: شدَّ)، (أَعْدَدَ: أَعَدَّ)، (احْمَرَرَ: احْمَرَّ)، (اسْتَعْدَدَ: استَعَدَّ).

٣. نحو قلبهم الواو الأولى من (وَوَاصِل) جمعًا لـ (واصلة) همزة، فقيل: (أَواصِل). وكذا جمع (أُولَى) مؤنث (أوّل) على (فُعَل)، فالأصل (وُوَل)، فقلبت الواو الأولى همزة، فصارت (أُوَل).

الأمثال حرفا أثقل منه؛ حتى تختلف الحروف، وتُجتَنَب كراهيةُ توالي مِثلين، أو ثلاثة أمثال، أو أربعة . ومن نماذج ذلك:

- **التخلص من توالي ياءين: ومنه:**

- **مضارع الماضي الذي على وزن (أفْعَلَ) إذا كانت فاؤه ياء:** لعلَّ ممّا يُحتجّ به في قلب الياء واوا في مضارع الماضي الذي على وزن (أفْعَلَ) إذا كانت فاؤه ياء، نحو: (أيْقَنَ: يُيْقِنُ: يُوقِن)، (أينعَ: يُيْنِعُ: يُونِع) – أن اجتماع ياءين ثقّل الصيغة، فتفودِيَ هذا الثقل بقلب الياء الثانية واوًا، وإن كانت الواو أثقل من الياء فإن اختلاف الحرفين خفّف الصيغة، لا سيّما أنّ الحرف الثقيل الوافد (الواو) يناسب الحركة قبله (الضمة).

- **<u>قلب الياء واوا في (حَيَوان)</u>:** كلمة (حيوان) عند الجمهور من مضاعف الياء، فأصلها (حَيَيَان) من (حيي)، فلمّا ثقل اجتماع الياءين على النحو المذكور عدلوا عن الياء الثانية إلى الواو، مع أنها أثقل من الياء، لكن اختلاف الحرفين خفّف الاسم. وقد نصَّ ابن جني على أنهم أجروا هذا القلب "كراهيةً لالتقاء المِثلين"[1].

- **التخلص من توالي ثلاث ياءات، أو أربع:**

تئول الأقيسة في بعض الصيغ إلى تتابُع ثلاث ياءات، أو أربع، وفيه ما فيه من ثِقل وكُلْفَة، وهنا تلجأ العربية إلى مسلك تخفيفيّ يكسِر هذا التتابُع؛ حتى تخفّ الصيغة؛ وقوام هذا المسلك إبدال إحدى الياءات حرفًا أثقل منها – الواو، أو الهمزة– ينكسر به التتابُع، فيخفّ البناء في النهاية.

١. الخصائص، ٣/ ١٨. وانظر: شرح الشافية، للرضي، ٣/ ٧٣.

وآكد باب صرفيّ تتتابَع في كثير من أمثلته ثلاث ياءات، أو أربع **باب (النَّسَب)**؛ ذلك أن (ياء النسب) ياء مشددة، فهي في الحقيقة ياءان. فإن اجتمعت معهما ياء الاسم المنسوب إليه، توالتْ ثلاث ياءات، وإن اجتمعت معهما ياءان في الاسم المنسوب إليه تتابعت أربع ياءات. وهنا تلجأ العربية إلى الإجراء المذكور؛ طلبًا للخفة. ومن نماذج ذلك:

- **تتابُع ثلاث ياءات:**

- **النسب إلى (آية ورابة)**: الأصل أن يقال في النسب إليهما: (آيِيّ)، و (رابِيّ) بثلاث ياءات، "إلا أن بعضهم كره ذلك، فأبدلَ الياء همزة؛ لتختلف الحروف، ولا تجتمع ثلاث ياءات. هذا مع إحاطتنا علمًا بأن الهمزة أثقل من الياء. وعلى ذلك أيضا قال بعضهم فيهما: (آويّ) (راوِيّ)، فأبدلهما واوا، ومعلوم أيضا أن الواو أثقل من الياء"[1].

- **النسب إلى نحو (غاية– دعاية– بداية – وقاية– نهاية – جناية)**: إذ الأصل أن يقال في النسب إليها: (غايِيّ– دعايِيّ – بدايِيّ ...)، وقد تخلصت العربية من توالي ثلاث ياءات بقلب الياء الأولى همزة، فقالت: (غائِيّ – دعائِيّ – بدائيّ ...).

- **النسب إلى نحو: (طَيّ، كيّ، ليّ)** [2]: فالأصل أن يقال: (طَوَيِيّ، كَوَيِيّ، لَوَيِيّ)؛ لأن جذورها: (ط.و.ي، ك.و.ي، ل.و.ي)، فتتابعت فيها ثلاث ياءات، فأُبدلت الأولى واوا؛ لتخف بها الصيغ، فأضحت: (طَوَوِيّ، كَوَوِيّ، لَوَوِيّ).

---

١. الخصائص، ٣/ ١٩. وانظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضيّ،٢ /٥١، ٥٢.

٢. انظر: الخصائص، ٣/ ٩، واللباب، للعكبري، ٢/ ١٥٠.

- **النسب إلى نحو:** (هُدى) [1]: فالأصل أن يقال: (هُدَيِيّ)، بثلاث ياءات، فعُدِلَ عنها إلى: (هُدَوِيّ)، لتخفّ الصيغة.

- **تتابُع أربع ياءات:**

مثل النسب إلى (حَيّ) [2]، ومادتها اللغوية (ح.ي.ي)، فقياس النسب إليها: (حَيَيِيّ)، بأربع ياءات متتابعة، فأُبدلت الثانية واوا – وهي أثقل منها– فخفّت الصيغة بهذا الوافد الذي كسر التتابُع المذكور، فقيل: (حَيَوِيّ).

ومن أمثلة تتابُع ثلاث ياءات أو أربع في غير باب النسب[3]:

- **وزن (فعاليل) من (رَمَى يرمِي):** الأصل أن يقال في (فَعَاليل) من (رميتُ): (رمايِيّ)، وأصلها (رمَايِيي) بثلاث ياءات، فأبدلوا الياء الأولى تارة واوا (رماوِيّ)، وتارةً همزة (رمائِيّ)، وكلتاهما أثقل من الياء؛ لتختلف الحروف[4].

- **وزن (فَعَلِيلَة) من (رمى يرمي):** إذا بنينا مثل (حَمَصِيصَة) من (الرمْي) قلنا: (رَمَيِيْيَة)، ثم ندغم الياء الثانية في أختها الثالثة (رَمَيِيَّة)، ثم نتخلص من كراهية توالي ثلاث ياءات بقلب الياء الأولى واوًا، وهي أثقل من الياء،

---

١. انظر: الأصول، لابن السراج، ٣/ ٦٥.

٢. انظر: الخصائص، ٣/ ١٩، واللباب، للعكبريّ، ٢/ ١٥٠.

٣. لا تكاد تجتمع ثلاث ياءات أو أربع في غير باب النَّسَب إلّا فيما يُعرَف بـ (مسائل التمرين)، وستأتي إشارة إليها في نهاية المبحث الثالث.

٤. انظر: الأصول في النحو، لابن السراج، ٣/ ٣٩٧.

فنقول: (رَمَوِيّة) [١]. فقد أبدلت الياء حرفا أثقل منها (الواو)؛ طلبا للتخفيف، ولاجتناب توالي ثلاث ياءات.

- **إذا بنينا (فَعْلَل) من (حَيِيَ)** قلنا: (حيَّيِيٌ) بأربع ياءات، وفي توالي أربع ياءات من المشقّة والثقل ما فيه، وهنا ينصّ النحاة أن الوجه أن تُقلَب إحدى الياءات الأربع واوا – وهي أثقل من الياء – فيقال: (حَيَّوِيٌ)[٢] . وما يعنينا هنا أننا عدلنا عن الياء إلى حرف أثقل منها (الواو)؛ لأن الصيغة تخفّ به.

- **التخلص من توالي واوين:**

تخلصت العربية من ثِقَل توالي واوين في بداية الصيغ بقلب الواو الأولى همزة[٣]، والهمزة أثقل من الواو. وذلك نحو[٤]:

- مثنّى (أوّل)، وهو (وُوْلَى) على زنة (فُعْلَى) – وجذرها (و. و. ل)، فقُلبت الواو الأولى همزة (أُوْلَى).
- جمع (أُولَى) مؤنث (أوّل) على (فُعَل) أصله (وُوَل)، فقُلبت الواو الأولى همزة (أُوَل).

١. انظر: الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور، ٤٦٩.
٢. انظر: الأصول في النحو، لابن السراج، ٣/ ٣٦٤.
٣. انظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضيّ، ٣/ ٧٦.
٤. انظر على سبيل المثال: الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور، ٢٢١، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٤/ ٢١٤.

- جمع نحو: (واصلة- واقية- واعدة ...) على (فَوَاعِل): (وَوَاصِل- وَوَاقٍ - وَوَاعِد ..)، فقلبت الواو الأولى في الجموع المذكورة ونحوها همزة، فصارت: (أواصِل- أواقٍ - أواعِد ..).

ثانيا: المناسبة:

المناسبة التي يُلجَأ في أمثلتها إلى الثقيل أو الأثقل؛ طلبا للخفة نوعان:

أولهما: مناسبة حرف لحركة قبله: من مسلّمات الدرس الصوتي في العربية أن الفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو[١]. وقد دفعت هذه المناسبة بين الحركات الثلاث وحروف المد الثلاثة العربيةَ في مواضع إلى أن تقلب الحرف حرفًا آخر أثقل منه؛ لأن هذا الثقيل الوافد يناسب الحركة قبله، وهو أقدر على جعْل البنية السطحيّة أخفّ من البنية العميقة، وإن انطوت هذه العميقة على حرف أخفّ منه، وما ذلك إلا للمناسبة المذكورة. وبذا يُلجَأ إلى الثقل من أجل التخفيف.

ومن نماذج ما سبق:

- **قولهم: قَضُوَ الرجل ! بمعنى: ما أقضاه! ونَهُوَ الرجل! بمعنى: ما أنهاه!، ورَمُوَ صديقي! بمعنى: ما أرماه!** [٢]: وكان مقتضى الأصل أن يُقال:(قَضُيَ، نَهُيَ، رَمُيَ)؛ لأنّ جذورها: (ق.ض.ي، ن.هـ.ي، ر.م.ي). وقد عُدِل هنا عن الياء إلى حرف أثقل منها، وهو الواو التي تناسب الضمّة قبلها، فخفّت الصيغة بهذا الوافد.

١. انظر: ظاهرة الثقل والخفة: دراسة لغوية، دكتور محمد فريد أحمد، ٥٧.

٢. انظر: الأصول في النحو، لابن السراج، ٣/ ٣٠٤، وشرح الكافية الشافية، لابن مالك، ٢/ ١٠٩٤.

- **مضارع الماضي الذي على وزن (أفْعَلَ) إذا كانت فاؤه ياء:** فأصل مضارعات (أيقَنَ- أينعَ- أيسَرَ): (يُيْقِنُ – يُيْنِعُ – يُيْسِرُ)، وقد وقعت فيها ياءاتها ساكنة مفردة بعد ضمة، فقلبت حرفًا أثقل منها، وهو الواو؛ مناسبةً للضمة قبلها، فقيل: (يُوقِن- يُونِع- يُوسِر). وكذا أسماء الفاعلين والمفعولين في الموضع نفسه.

والآخر: مناسبة حرف لحرف: وقد تكون المناسبة في هذا الصدد مناسبة حرف لحرف في بعض الخصائص الصوتية، وليست مناسبة حرف لحركة قبله، كما مرّ.

وآكد مبحث صرفيّ يُبدَل فيه الحرف حرفًا أثقل منه؛ لأن البناء يخفّ بهذا الحرف الوافد؛ لما بينه وبين الحرف الذي قبله من مناسبة في الخصائص الصوتية – هو (مبحث إبدال تاء الافتعال طاءً).

فمن المقرر في التصريف العربي أنّ تاء الافتعال تُبْدَل طاءً –وهي أثقل من التاء- إذا وقعت فاء الافتعال حرفا من أحرف الإطباق الأربعة (الصاد، الضاد، الطاء، الظاء)؛ نحو: (اصتَبَرَ: اصْطَبَرَ)، (يضْتَرِبُ: يضْطَرِبُ)، (اِطْتَلِعْ: اِطَّلِعْ)، (يظْتَلِمُ: يَظْطَلِمُ/ يطَّلِمُ/ يَظَّلِمُ).

وقد لجات العربية في هذا الموضـــع إلى إبدال التاء حرفا أثقل منها (الطاء)؛ طلبا للتخفيف؛ لما بين الحروف الأربعة المذكورة وبين هذه الطاء الوافدة من تناسُـب صـوتي؛ ولا يخفى أنّ اجتماع الصـاد مع الطاء –على سبيل المثال- في نحو (اصطبرَ، يَصطبرُ، اصطبرْ، اصطِبار، مُصطبِر، مُصطبَر) أخفّ من اجتماع الصاد مع التاء في أصولها الافتراضية (اصتَبر، يصتَبر...).

ولعل من نماذج ما نحن بصدده الأمثلة التي تلجأ العربية فيها إلى أن تُبدل الحرف في اللفظ والتقدير – لا في الحقيقة – حرفا أثقل منه؛ لأن الصيغة تخفّ به، ولا تخفّ بالحرف الأصلي. ومن نماذج ذلك إبدال نون (عَنْبَر) ميما في اللفظ، "وإن كانت الميم أثقل من النون، فخففت الكلمة، ولو قيل (عنبر) بتصحيح النون لكان أثقل"[١].

ثالثا: الإتباع[٢]:

الأصل في التخلص من التقاء الساكنين (الكسر). وفي العربية مواضع تُبدَل فيها هذه الكسرة حركة أثقل، وهي الضمة؛ إتباعا لضمة قبلها، وما ذلك إلا ليتحقق التخفيف في النهاية بتتابُع ضمتين متماثلتين، والفرار من توالي ضمة وكسرة.

فمن ذلك تحريك ميم الجمع بالضمة تخلصا من التقاء الساكنين، وذلك إذا سُبقت بضمة؛ حتى تتبع الضمةُ أختها، فيكون التخفيفُ.

ومن نماذج ذلك في التنزيل: قوله تعالى: ﴿أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا ﴾(البقرة: ١٤٨)، ﴿مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ (آل عمران: ١١٠)، ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴾ (الأنفال: ٤)، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنتُمُ الْفُقَرَاءُ

١. الخصائص، ٣/ ٢٠. يرجع الثقل في (عنْبَر) إلى تقارُب مخارج الحروف المتجاورة، وهو يسبب ثقلا في الأداء النطقي للكلمة. انظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربي، دكتور أحمد عفيفي، ٧٨.

٢. الفرق بين الإتباع والمناسبة: أن الإتباع يكون بين حركتين؛ فتبدَل حركةٌ حركةً أخرى؛ حتى تتبع حركة قبلها أو بعدها، بفاصل بينهما، أو بلا فاصل. أما المناسبة فتكون بين حرف وافد وحركة قبله، كما تكون بين حرفين.

إِلَى اللَّهِ﴾ (فاطر: ١٥)،﴿يَا قَوْمِ لَكُمُ الْمُلْكُ الْيَوْمَ﴾ (غافر: ٢٩)، ﴿وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنتُمُ الْفُقَرَاءُ﴾ (محمد: ٣٨).

إذ تُخُلّص في الآيات المذكورة كلها من التقاء الساكنين بتحريك الساكن الأول (ميم الجمع) بضمة، لا بكسرة؛ حتى تتبع الضمةَ قبلها، فيحصل بهذا الإتباع التخفيف. يقول الرضي في هذا الصدد: " فالمشهور ضم الميم؛ تحريكا لها بحركتها الأصلية، وإتباعًا لما قبلها"[١].

ومن ذلك: بناء وزن (استفعل) للمفعول: إذا بنينا نحو (استَعْلَمَ، اسْتَخْرَجَ) للمفعول، فالقياس أن يُضمّ أولهما، ويُكسَر ما قبل آخرهما، فيقال: (اُسْتَعْلِمَ، اُسْتَخْرِجَ)، وقد أبدلتِ العربية فتحةَ التاء حركةً أثقل منها (الضمة)، طلبًا للخفة عن طريق هذا الإجراء المسمّى (الإتباع)، فقالت: (اُستُعْلِمَ، اُسْتُخْرِجَ)؛ بإتباع ضمةِ التاء ضمةَ همزة الوصل.

المطلب الثاني: الإتباع:

الفرق بين أمثلة الإتباع هنا والأمثلة المذكورة منذ قليل أن الأمثلة السابقة أمثلة رُوعِي فيها الإجراء المسمّى بـ (الإتباع) من أجل التخفيف، فالإتباع فيها وسيلة لتحقيق غاية مرجوّة، هي التخفيف. أمّا الأمثلة التي ستأتي هنا فهي أمثلة عُدِل فيها من حركة إلى أخرى أثقل منها؛ لمجرد الإتباع، مع كون الصيغة المعدول إليها أثقل من الأصل المعدول عنه.

١. شرح شافية ابن الحاجب، للرضيّ، ٢/ ٢٤١.

وآكد أمثلة ما نحن بصدده ما تُخُلّص فيه من التقاء الساكنين بتحريك الساكن الأول بالضم، لا الكسر، إتباعًا لضمة ستأتي بعدُ. ومن شواهد ذلك في التنزيل:

قوله تعالى: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (البقرة: ١٧٣) : قرأ نافع وابن عامر وابن كثير والكسائي وعبد الرحمن الأعرج وأبو جعفر "فَمَنُ اضطُرَّ" بضم النون[١] . قال أبو حيان: " وتوجيه الضم أنه إتباع (أي إتباع حركة النون لحركة الطاء)، ولم يعتدوا بالساكن لأنه حاجز غير حصين، أو ليدلوا على أن حركة الهمزة المحذوفة كانت ضمة"[٢].

وقوله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ (الإسراء: ١١٠): قرأ عاصم وحمزة وأبو عمرو في رواية وسهل ويعقوب وعباس والمطوعي والحسن واليزيدي "قلِ ادعوا" بكسر اللام لالتقاء الساكنين. وقراءة الباقين "قلُ ادعُوا" بضم اللام على إتباعه حركة الثالث، وهي العين. وهذه القراءة هي الرواية الثانية عن أبي عمرو[٣].

﴿أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ : قرأ عاصم وحمزة وسهيل والحسن والمطوعي بكسر الواو لالتقاء الساكنين. وقرأ أبو عمرو وابن عامر ونافع وابن كثير

١. انظر: السبعة في القراءات، لابن مجاهد، ١٧٤، وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، لأحمد بن محمد البنّا، ١٥٣، ومعجم القراءات، دكتور عبد اللطيف الخطيب، ١/ ٢٣٦.

٢. معجم القراءات، دكتور عبد اللطيف الخطيب، ١/ ٢٣٦.

٣. انظر: السبعة في القراءات، لابن مجاهد، ١٧٤، ١٧٥، وإتحاف فضلاء البشر، للبنّا، ١٥٣، ٢٨٧، ومعجم القراءات، دكتور عبد اللطيف الخطيب، ٥/ ١٣٦.

والكسائي وأبو جعفر ويعقوب واليزيدي " أوُ ادعُوا الرحمن" بضم الواو، والضم إتباع لحركة الثالث وهو العين[١].

وقوله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ (سبأ: ٢٢) : قرأ "قلِ ادعوا" بكسر اللام حفص عن عاصم وعباس عن أبي عمرو وحمزة ويعقوب والمطوعي والحسن. وقرأ الباقون بالضم "قُلُ ادعوا"[٢]. واللجوء هنا إلى الثقل بإبدال الكسرة حركة أثقل منها، وهي الضمة، إتباعًا لضمة العين.

ويلاحظ في الشواهد المذكورة جميعها أنّ بين الضمة الوافدة والحرف المضموم الذي تبعتْ ضمّتَه – حرفا ساكنا، ولعل هذا مِمّا أفضى إلى الثقل، بخلاف ما إذا تتابعت ضمتان.

ومن أمثلة الإتباع الذي نحن بصدده كسْر حرف المضارعة في قوله تعالى: ﴿اذْهَبْ أَنتَ وَأَخُوكَ بِآيَاتِي وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾ (طه: ٤٢): قرأ ابن وثاب وطلحة بن مصرف "تِنِيَا"[٣] بكسر التاء. إذ عُدِل هنا عن فتح تاء المضارعة، وهو الوجه والقياس، إلى حركة أثقل، هي الكسرة؛ من أجل إتباع هذه الكسرة كسرةَ النون بعدها.

ويندرج تحت ما نحن بصدده بعض الأوزان إذا بُنيتْ لما لم يسمّ فاعله، نحو **(تفعَّلَ)**، مثل: (تَعَلَّمَ، تَذَكَّرَ)؛ فالقياس أن يُبنَيا للمفعول بضم أولهما،

---

١. انظر: السبعة في القراءات، لابن مجاهد، ١٧٤، ١٧٥، وإتحاف فضلاء البشر، للبنّا، ١٥٣، ٢٨٧، ومعجم القراءات، دكتور عبد اللطيف الخطيب، ٥/ ١٣٦.

٢. انظر: السبعة، لابن مجاهد، ٥٢٩، وإتحاف فضلاء البشر، للبنّا، ١٥٣، ٣٥٩.

٣. انظر: الدر المصون، للسمين الحلبي، ٨/ ٤١، ٤٢، ومعجم القراءات، دكتور عبد اللطيف الخطيب، ٥/ ٤٣٥.

وكسر ما قبل آخرهما، فيقال: (تُعَلِّمَ، تُذَكِّرَ)، غير أن العربية أضافت إلى التغييرين المذكورين تغييرا ثالثا لمّا عَدَلَتْ عن فتْح الفاء إلى ضمّها – والضم أثقل– حتى تتبَع الضمةُ الوافدة ضمةَ البناء للمفعول التي افتُتِح بها الفعل حال بنائه للمفعول، فقيل: (تُعُلِّمَ، تُذُكِّرَ).

المطلب الثالث: المحافظة على البِناء:

تُبقي العربية على ما في بعض الأبنية من ثِقَل ناتج عن تحرّك أحرُف العلة فيها، أو التقاء مِثلين؛ وذلك لأن تخفيف مثل هذه الأبنية، بإجراء الإعلال أو الإدغام فيها يئول في النهاية إلى الإضرار بالبناء نفسه وزواله، أو انتقاله إلى بناء آخر، لا سيّما أن بعض الأبنية يُقْصَد إليه قصدًا، كما في باب (الإلحاق). وهنا تسامحت العربية في إجراء الخفة، فأبقت على الثقل؛ من أجل المحافظة على البِناء، وعدم اللجوء إلى تخفيفٍ يؤدي إلى زواله، أو انتقاله إلى بناء آخر.

ومن نماذج هذا الملمح في أبنية العربية:

- ما صحّ، ولم يخفّف بإجراء الإعلال عليه لسكون ما قبله، نحو (أَهْوِناء)، أو سكون ما بعده، نحو (طَويل، خِوان)، أو لسكون ما قبله، وما بعده، نحو (صُوّام، قُوّام، أَقْوال). يقول ابن جني: "فلو أسكنت هذه الحروف لالتقى ساكنان، فوجب الحذف أو الحركة، وزال المثال، فتُرِكَ ذلك لذلك"[1].

بيان ذلك أننا لو أجرينا الإعلال على نحو (أَقْوَال) فنقلنا فتحة الواو إلى القاف الساكنة قبلها، لوجب قلب هذه الواو ألفا (أَقَاْل)، ثم يُتَخلَّص من

١. المنصف، ١/ ٣١٥.

التقاء الساكنين بحذف أحدهما، فيقال (أَقَال)، وفي ذلك ما فيه من زوال البناء (أَفْعَال).

- ومن ذلك اغتفار التقاء مِثلين متحركين في نهاية البناء، وامتناع إدغام أحدهما في الآخر، فيما كان فيه التضعيف للإلحاق، سواء أكان ذلك في الاسم، نحو (قَرْدَدٌ، مَهْدَدٌ) ملحقَين بنحو (جعْفَر)، أم كان في الفعل، نحو (جلبَبَ، شَمْلَلَ) ملحقَينِ بنحو (زلزَلَ)، فلا يدغَم المثل هنا في مثله؛ "لأن الغرض هنا المحافظة على وزن المُلحَق به"[١]، و"لئلّا يزول المثال المحتَذَى، والغرضُ المطلوب"[٢]. يقول ابن جني: "ألا ترى أنك لو قلتَ في (مَهْدَدٍ): (مَهَدّ)، لزالَ بِناء (جعفَر) الذي قصدتَه، وصِرتَ إلى مثال (جَعَفّ)، وأنتَ لم تُرِد هذا"[٣].

والخلاصة أنّ تخفيف الأمثلة التي معنا بإدغام ثالثها في رابعها يُصيِّر أبنيتها أبنية أخرى يفوت معها الغرضُ من (الإلحاق) فيها.

- ونحو: تصحيح الياء والواو في: (صَمَيان، كَرَوان) على زنة (فَعَلان)، وعدم إعلالهما بقلبهما ألفا؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، لأنّهما سيصيران: (صَمَأْان، كَرَأْان)، فيتخلص من التقاء ألفين بحذف إحداهما، فيصيران: (صَمَان، كَرَان)، فأُبقي على ما فيهما من ثِقَل؛ "مخافة أن يَصيرا من مثال (فَعَلان) واللام معتلة، إلى (فَعَال)، واللام صحيحة"[٤].

---

١. شرح شافية ابن الحاجب، للرضيّ، ١/ ٥٤، وانظر كذلك: ٣/ ٢٤٠، ٢٤١.
٢. المنصف، ٢/ ٣٠٣.
٣. المنصف، ٢/ ٣٠٣.
٤. الخصائص، لابن جني، ١/ ١٤٨.

- وكذا (افعَلَلْتُ، افْعالَلْتُ) من البياض والسواد: إذ يقال: (ابْيَضَضْتُ، ابْياضَضْتُ)،(اسْوَدَدْتُ، اسْوادَدْتُ). بالإبقاء على ما فيها من ثقل؛ لأن تخفيفه بإجراء الإعلال فيه سيزيل البناء في النهاية.

يقول ابن جني: "لو أسكنوا الياء والواو في (ابْيَضَضْتُ) و (اسْوَدَدْتُ)، وقبل الياء الباء، وقبل الواو السين، وهما ساكنتان لوجب حذف الياء والواو، ولزال البناء"[1].

- عدم ترْك البناء على حرف واحد وقفًا: من أمارات المحافظة على الأبنية فيما نحن بصدده أن العربية لا تجيز أن يكون البناء الواحد على حرف واحد في حالة الوقف، فإذا آل القياس في بناء إلى وضْعه على حرف واحد وقفًا لجأت العربية إلى اعتدال تركيبه؛ بالإتيان بهاء سكت تتحمّل سكون الوقف، وذلك نحو: (رأى: يَرى: رَ: رَهْ)، (وفَى: يَفي: فِ: فِهْ)، وكذا (وعى، وقى).

يقول سيبويه: "ولا يكون شيء من الفعل على حرف واحد .. إلا أن تدرِك الفعلَ علةٌ مطردة في كلامهم في موضع واحد، فيصير على حرف ... وذلك قولك: عِ كلامًا، وعِهْ .."[2].

وما – كان – أدقّ سيبويه لمّا افتتح تمثيله لهذا الموضع بمثالين: أحدهما في حالة الوصل (عِ كلامًا)، والآخر في حالة الوقف (عِهْ)؛ مشيرا به إلى أنّ في ترْك نحو (عِ) وقفًا على حرف واحد – إجحافا بالبِناء، ولذا زيدت هاء سكت؛ ليعتدل بها البناء.

---

١. المنصف، ١/ ٣٠٤.

٢. الكتاب، ٤/ ٢١٩.

وقد نص بعضهم على أن الغرض من زيادة الهاء في مثل هذا الموضع (الإمكان)؛ يقول ابن عصفور مشيرا إلى زيادة الهاء في الموضع الذي معنا: "فإنه لا يمكن النطق بحرف واحد؛ إذ لا أقل من حرف يُبتَدأ به، وحرف يُوقَف عليه"(١).

ومهما يكن من شيء فإن زيادة الهاء في مثل هذا الموضع لا تدل على لجوء من خفيف –نحو (عِ) مثلا– إلى ثقيل –نحو (عِهْ) – بقدر ما تدلّ على اعتناء العربية باعتدال أبنيتها، والمحافظة عليها، وعدم الإضرار بها.

- عدم توالي إعلالين في كلمة: لعلّ من صور المحافظة على البِناء في العربية، والحيلولة دون ذهابه، أو الإضرار به – اكتفاءَها بإعلال واحد في بعض الكلمات التي حقّها أن تعلّ إعلالينِ متتابعينِ بالقلب؛ حفاظًا على البناء، وفِرارا من زواله.

ومن نماذج ذلك:

بناء وزن (فاعَلَ) واويّ الفاء لما لم يسمّ فاعله: سبق أن العربية تخلّصت من ثِقَل تتابُع واوين في بداية كثير من الصيغ بقلب الواو الأولى همزة.

غير أنّها لم تسلك المسلك المذكور نفسه فيما بُني لما لم يُسَمّ فاعله من (فاعَلَ) واوي الفاء، نحو: (واعَدَ– وارَى– وافَقَ– واصَلَ)، فصيغها المبنية للمفعول: (وُوْعِد– وُوْرِيَ– وُوْفِقَ– وُوْصِل).

١. الممتع الكبير، لابن عصفور، ١٣٩.

وقد أبقت العربية على ما فيها من ثِقَل، دون أن تُجريَ عليها ما أجرتْه على أمثالها التي مرّ ذكرها[1]؛ من قلب واوها الأولى همزة. ولعلّ ممّا يُحتَج به هنا أنّها لم تعلّ الإعلال المذكور؛ حتى لا يتوالى إعلالان في صدْرها؛ إذ إنها مُعَلّة بقلب ألفاتِها الزائدة واوا؛ لوقوعها إثرَ الضمة المجتَلَبة للبناء للمفعول.

فلو تلا الإعلالَ المذكورَ إعلالٌ آخر بقلب الواو الأولى همزة لأُضْعِفَتِ الصيغة بتوالي إعلالين في صدْرها.

وكذا: الحَيَا والهَوَى: أصلهما: (حَيَيٌ، هَوَيٌ)، وفي عينهما ولامهما معا داعي الإعلال؛ بقلب الياءين ألفين في الأولى، وبقلب الواو ألفا، والياء ألفا في الثانية. وفي مثل هذه الحالة تلجأ العربية إلى إجراء إعلال واحد؛ حتى لا يتوالى إعلالان في كلمة واحدة، والأحقّ منهما بالإعلال الثاني (لام الكلمة)؛ "لكونها طرفا، والأطراف محلّ التغيير"[2]. فأبدلت لامهما ألفا، فقيل: (الحيا، الهَوَى).

المطلب الرابع: الازدواج (السجع):

تلجأ بعض شواهد العربية إلى الثقل؛ لإحداث ازدواج أو سجع بين صيغتين تنتهي بهما الجمل (التراكيب المتتابعة)، وما يعنينا في هذا السياق رصْد نماذج عُدِل فيها من الخفيف إلى الثقيل أو الأثقل من أجل إقامة هذا الازدواج.

---

١. نحو: (وُوْلَى: أُوْلَى)، (وُوَل: أُوَل)، (وَوَاصِل: أَواصِل). وقد سبق ذكرها في (التخلص من توالي واوين).

٢. انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٤/٢٣١.

وقد عبّر السيوطي عن كثرة نماذج ظاهرة (التناسب والازدواج) في العربية بقوله: "ونظائر ذلك في الحديث والكلام الفصيح كثير، لا يمكن استيعابه"[١].

ومن نماذج الصيغ التي لُجئ فيها إلى الثقل لغرض لفظيّ، هو: السجع والازدواج:

- قول النبي ﷺ للنساء حين رجعنَ من الجنازة: "ارجعنَ مأزوراتٍ، غيرَ مأجورات"[٢]؛ إذ أبدل ﷺ الواو في "موزورات" – من الوِزر – حرفا أثقل منها، وهو الهمزة؛ لإحداث ازدواج أو سجع بينها، وبين (مأجورات) بعدها.
- وقوله ﷺ فيما رواه البزار: "أيّتكنّ صاحبة الجمل الأدْبَبْ، تنبحها كلاب الحَوْأَب"[٣]. إذ عدل ﷺ عن الصيغة القياسية المدغمة (الأدبّ) إلى أصلها قبل إدغام الباء في أختها (الأدبَب)؛ لتحقيق ازدواج مع كلمة (الحوأب) بعدها.

---

١. الهمع، ٥/٣٥١، ٣٥٢.

٢. مأزورات: اسم مفعول من (الوِزر)، والأصل: ((موزورات)، أي: آثمات. رواه ابن ماجة، برقم (١٥٧٨)، (باب ما جاء في اتباع النساء الجنائز). انظر: سنن ابن ماجة، ١/ ٥٠٢، وانظر: مغني اللبيب، ٦/ ٦٦٨، والهمع، ٥/ ٣٥١.

٣. الأدبّ: كثير وبر الوجه. انظر: مصنّف ابن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ)، ٧/ ٥٣٨، ومسند البزّار (ت٢٩٢هـ)،١١/ ٧٣، وانظر: الهمع، ٥/ ٣٥١.

- وكذا قول عبد الله بن مسعود لمّا سلّم على النبي ﷺ، فلم يردّ عليه السلام، قال: "فأخذني ما قَدُمَ، وما حَدُثَ"[1]. وقد أورد الفعل (حَدَثَ) على زنة (فَعُل) بضم عينه؛ للازدواج مع (قَدُمَ) بعده. وإلا فهو على زنة (فَعَلَ).

المطلب الخامس: التخلّص من التقاء ساكنين:

إذا كانت العربية لا تُنكِر اجتماع ساكنين إذا كان أولهما حرف مدّ ولين، والثاني أوّل مِثلين مدغَمين، نحو: (دابَّة- شابّة- مادّة- جانّ) - فإن بعض العرب لم يقبلوا هذا الاجتماع، وكانوا يتخلصون منه بإجراء لا يقلّ ثقلًا عن التقاء ساكنين؛ إذ أبدلوا الألف – على غير قياس- في نحو ما سبق همزةً، إذا جاء بعدها ساكن، وقد حُكيَ عنهم: (دَأَبَّة- شَأَبّة – مَأَدّة)[2]. ولمّا كانت هذه الأبنية ثقيلة لجأوا إلى تحريك الهمزة فيها بأخف الحركات، وهي الفتحة.

ولهذا الإجراء المذكور شواهد في القراءات، والشعر:

---

١. أورده الإمام أحمد في مسنده، برقم (٤١٤٥)، (مسند عبد الله بن مسعود)، ومعنى (ما قدُم، وما حَدُث): أخذتْه همومه وأفكاره القديمة والحديثة، أيّها كان سببا لترْك النبي ردّ السلام. انظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، ٧/ ٢١٠، وانظر: مغني اللبيب، ٦/ ٦٦٧.

٢. انظر: سر صناعة الإعراب، لابن جني، ١/ ٧٢، وما بعدها، والمنصف، ١/ ٢٨٠، ٢٨١، والممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور، ٢١٤، وما بعدها. وانظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربي، دكتور أحمد عفيفي، ٧٢، ٧٣.

أمّا **القراءات** فمنها قراءة أيوب السختياني[١]:﴿غيرِ المَغْضوبِ عَلَيْهِم ولا الضَّـــأَلِّين﴾ (الفاتحة: ٧) بإبدال الألف همزة مفتوحة؛ فرارا من التقاء الســاكنين. وقراءة عمرو بن عبيد والحســن[٢]:﴿ والجَأَنَّ خَلَقْناه مِن قبل منْ نارِ السّمُوم﴾ (الحجر: ٢٧)، ﴿ فلمّا رآها تَهْتَزّ كَأَنَّها جَأَنٌّ﴾ (النمل: ١٠)، ﴿ فيومئذ لا يُسْأَلُ عَن ذَنْبهِ إِنْسٌ وَلا جَأَنٌّ﴾(الرحمن: ٣٩).

وأمّا **الشعر**: فمن نماذجه[٣] قول الشاعر:

وَبَعْدَ انْتِهاضِ الشَّيْبِ مِنْ كُلِّ جانِبٍ *** عَلَى لِمّتي حَتّى اشْعَأَلَّ بَهيمُها[٤]

يريد : (اشْعالَّ).

وقول كثيّر:

وللأَرْضِ أَمّا سُوْدُها فتَجَلَّلَتْ *** بَياضًا وأمّا بِيْضُها فادْهَأَمَّتِ[٥]

---

١. انظر: المحتسب، لابن جني، ١/ ٤٦، والكشاف، للزمخشري، ١/ ٥٧، ومعجم القراءات، ١/ ٢٤.

٢. انظر: إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، ٢/ ١٩٤، وإتحاف فضلاء البشر، للبنا، ٢٧٤، ومعجم القراءات، دكتور عبد اللطيف الخطيب، ٤/ ٥٤٨، ٦/ ٤٨٥، ٩/ ٢٧١.

٣. انظر: سر صناعة الإعراب، لابن جني، ١/ ٧٣، ٧٤، والمنصف، لابن جني، ١/ ٢٨١، والممتع الكبير في التصريف، ٢١٤، ٢١٥.

٤. من الطويل، والانتهاض: الانتشار، واللمّة: شعر الرأس يجاوز شحمة الأذن، والبهيم: الأسود. انظر: ضرائر الشعر، لابن عصفور، ٢٢٣.

٥. من الطويل، وهو لكُثيّر عَزّة، من قصيدة في رثاء عبد العزيز بن مروان، والمعنى: وعجبت للأرض كيف أبدت حزنها عليه، وادهأَمّت: اشتدّ سوادها. انظر: ديوان كثيّر، ٣٢٣.

يريد: (فاذْهامّت).

وقول الشاعر:

راكِدةٌ مِخْلاتُه ومَحْلَبُهْ *** وَجُلُّهُ حَتّى ابْيَأَضَّ مَلْبَبُهْ[1]

يريد: (ابياضَّ).

وقد كاد الإجراء المذكور يتسع عنهم، غير أنه مع ذلك لم يكثر كثرة تُوجِب القياس عليه[2].

١. من الرّجز التامّ، وهو لذُكَين، والراكدة: الساكنة الدائمة، والمِخلاة: ما يوضَع فيه طعامُ الدابّة، والمَحلب: إناء الحليب. انظر: الخصائص، لابن جني، ٣/ ١٥٠، وضرائر الشعر، لابن عصفور، ٢٢٢.

٢. انظر: سر صناعة الإعراب، لابن جني، ١/ ٧٤، والممتع الكبير في التصريف، ٢١٥.

المبحث الثاني

الدواعي الدلالية

هي الدواعي التي تئول في مجملها إلى الدلالة، وتراعي المعاني التي تؤديها الأبنية. وفي العربية صيغ وأبنية لجأت فيها إلى الثقل، أو أبقت على ما فيها من ثقل، دون أن تسلك مسلكا تخفيفيا فيها؛ إزالةً للبسٍ قائم بينها وبين صيغ أخرى تتحدّ معها مبنًى، وتختلف عنها معنًى، أو تحقيقًا لغرض دلاليّ مقصود.

المطلب الأول: أمْن اللبس:

يمثّل (أمن اللبس) "قيمة كبرى في البحث اللغويّ بصفة عامّة، والبحث الصرفيّ والنحويّ بصفة خاصّة؛ إذ صار من القواعد المقررة الثابتة لدى أسلافنا من أئمة النحو واللغة أن اللبس مجتَنَب محذور، وأنه ينبغي أن يواجَه بكل ما يمنع من وقوعه"[١].

ومن أمارات اعتناء العربية بـ (أمْن اللبس) أنّها كانت تُبقي على ما في بعض الصيغ أو الأبنية من ثِقَل، دون أن تَصْدُر فيها عن مسالك تخفيفية، بإعلال أو إدغام أو نحوهما؛ لأن المسالك المذكورة ستجعلها تلتبس في النهاية بصيغ أخرى تختلف عنها دلالةً، وإن اتفقت معها مَبْنًى.

كما كانت العربية تصنع الصنيع نفْسَه في مواضع أخرى كانت تعدل فيها من صيغة خفيفة إلى أخرى أثقل منها تُجيزها العربية جنبًا إلى جنْب مع

١. بحث (أثر أمن اللبس في الإعلال والإبدال)، دكتور حجّاج أنور عبد الكريم، ١.

تلك الصيغة الخفيفة؛ لأن اختيار الصيغة الخفيفة وترْك قسيمتها الثقيلة التي تُجيزها العربية سيئول في النهاية إلى اللبس المذكور.

وللَّبس الذي يُؤمَن هنا **صور عدّة**، أهمها:

- اللبس بين الفعل الماضي المبني للفاعل، ونظيره المبني لما لم يُسَمّ فاعله.
- اللبس بين الماضي المبني للمفعول، والأمر.
- اللبس بين الماضي المبني لما لم يُسَمّ فاعله، والمضارع المبني للفاعل.
- اللبس بين الأسلوب الخبريّ، والإنشائي غير الطلبي (التعجّب).
- اللبس بين المفرد والجمع.
- اللبس بين العَلَم من ناحية، والمصدر الميمي واسم المكان والزمان من ناحية أخرى.
- اللبس بين الاسم والفعل.

وهذه نماذج لها جميعًا:

أولاً: مبحث بناء الفعل لما لم يُسَمّ فاعله:

آكد مبحث صرفيّ تكثُر فيه نماذج الملمح الذي نحن بصدده مبحث (بناء الفعل لما لم يسمّ فاعله). وقد سهّلت اللغات الثلاث التي وردتْ عن العرب في بناء بعض الأفعال لما لم يسمّ فاعله العدولَ من لغة إلى أخرى، وإن كانت اللغة المعدول إليها أثْقلَ؛ ليُجتَنَبَ اللبسُ الحادث بينها وبين صيغة أخرى.

ومن أمثلة ما لُجِئَ فيه إلى الثقل في هذا المبحث الصرفيّ؛ بغيةَ اجتناب اللبس:

بناء الفعل الأجوف لما لم يُسَمَّ فاعله: في بناء نحو (باع – قال) ثلاث لغات[١] ترتَّب تبعا للخفة والثقل الترتيب الآتي: إحداها: بِيْعَ، وقِيْلَ: بكسر الفاء كسرا خالصا، تليها ياء ساكنة منقلبة عن الألف. وثانيتها: بُوعَ، وقُولَ: بضم الفاء ضما خالصا، تليها واو ساكنة منقلبة عن الألف. والثالثة: الإشمام: بأن تُنطَق الفاءُ بحركة بين الضم والكسر، مع قلب الألف ياءً. وهي أثقل الثلاث.

وإذا كانت اللغات الثلاث جائزة على النحو المذكور فإن هناك مواضع تُجْتَنَب فيها صيغةٌ خفيفة من هذه الثلاث، ويُلْجَأ إلى أخرى أثقل منها؛ تفاديًا للبسٍ قائمٍ بين هذه الصيغة الخفيفة المبنية لما لم يُسَمَّ فاعله، وبين نظيرتها المبنية للمعلوم (للفاعل)[٢]. ومن أمثلة ذلك:

- (خاف) مبنيا للمفعول مع تاء الفاعل: إذا قيل في بناء الفعل (خاف) للمفعول مسندا إلى تاء الفاعل (خِفْتُ) – بمعنى: خُشيتُ– على لغة الكسر التبس بالفعل (خِفتُ) مبنيا للفاعل. لذا يحتّم دفعُ اللبس هنا اللجوءَ إلى اللغتين الأخريين (الضم الخالص، والإشمام)، وهما أثقل من لغة الكسر.
- (طال) مبنيا للمفعول مع تاء الفاعل: إذا قيل: (طُلْتُ) مبنيةً للمفعول، بمعنى (غُلِبْتُ)[٣] التبست الصيغة بنظيرتها المبنية للفاعل. ويُتفادَى اللبس

---

١. تُنظَر هذه اللغات في: شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ٢/ ٦٠٤، ٦٠٥، وشرح الأشموني، ١/ ٤١٥، ٤١٦، وشرح التصريح، ١/ ٤٣٧.

٢. تجدر الإشارة هنا إلى أن للنحاة في مواضع اللبس المذكور مذهبين: أولهما: مذهب يغتفر هذا اللبس؛ لقلته، أو اعتمادا على القرائن المُعينة التي تحدد المراد، وتزيل اللبس. والآخر: مذهب يوجِب الفرقَ بالعدول عن البناء الملبس إلى آخر يزيل اللبس. انظر: بحث (أثر أمْن اللبس على الصيغة الصرفية)، دكتور حجاج أنور عبد الكريم، ٤٦٧.

٣. انظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ٢/ ٦٠٦.

هنا باللجوء إلى اللغتين الأخريين: لغة الكسر (طِلْتُ) – وهي أخف من الضم – ولغة الإشمام، وقد سبق أنها أثقل اللغات الثلاث.

- (سام) مبنيا للمفعول مع تاء الفاعل: إذا قيل: (سُمْتُ سوءَ العذاب) من الفعل (سام يَسوم) لم يُعرَف إذا كان القائل سائمًا، أم مَسومًا؛ لأن في الفعل على النحو المذكور وجهين، هما: البناء للفاعل؛ أي: (سُمْتُ غيري أو فلانا سوءَ العذاب)، والبناء للمفعول على لغة من يُخلص ضمّة الفاء. والحال أن يُلْجَأ هنا إن أُريد البناء للمفعول إلى اللغتين الأخريين: لغة الكسر الخالص (سِمتُ) وهي أخف من الضم، أو لغة الإشمام، وهي أثقل اللغات كما مرّ.

- كِلتُ طعامي مبنية للفاعل وللمفعول: تقول العرب إذا أرادوا البناء إلى الفاعل: (كِلتُ طعامي) بإخلاص كسرة الكاف، فإذا أرداوا بناءه لما لم يسم فاعله لجأوا إلى الثقل؛ فرارا من اللبس، فكانوا يشمّون الكاف الضمّ؛ فرقًا بين الفاعل والمفعول[1].

بناء الفعل المضعف الثلاثي لما لم يُسَمَّ فاعله: للعرب في بناء نحو (فَرّ، شدَّ، مدَّ) لما لم يُسَمّ فاعله ثلاث لغات أيضا[2]: إحداها: ضم الفاء ضمة خالصة، وثانيتها: كسر الفاء كسرة خالصة، والثالثة: الإشمام.

١. انظر: المنصف، لابن جني، ١/ ٢٥٣. وانظر نماذج أخرى لهذا الملمح في: الممتع الكبير، لابن عصفور، ٢٩٥، ٢٩٦.

٢. تُنظَر هذه اللغات في: شرح التسهيل، لابن مالك، ٢/ ١٣٢، وشرح التصريح، للشيخ خالد، ٤٣٩/١، ٤٤٠.

وفي العربية مواضع تَلتبس فيها إحدى هذه اللغات، بصيغة الفعل نفسه مبنيا للفاعل (للمعلوم). ومن أمثلة ذلك:

- إذا قلنا: (شُدَّ الحبل)، (ومُدَّ الحبل)، دون مراعاة قرينة الإعراب في كلمة (الحبل) احتمل الفعلان وجهين: أحدهما: أنهما فِعلا أمر للواحد المخاطب، وفاعلهما مستتر، و(الحبلَ) مفعول به، والآخر: أنهما فعلان ماضيان بُنيا لما لم يُسَمّ فاعله، و (الحبلُ) نائب فاعل.

ولتفادي هذا اللبس يُلْجَأ في البناء للمفعول إلى اللغتين الأخريين: الكسر الخالص (شِدَّ، مِدَّ) –وهو أخف من الضم الخالص– والإشمام، وهو أثقل اللغات كما مرّ.

- وإذا قيل: (فِرَّ مِنَ الأسدِ) بكسر فاء الفعل: احتمل (فِرَّ) وجهين كذلك: أولهما: أنه فعل أمر للواحد المخاطب، وفاعله مستتر. والآخر: أنه فعل ماض بُنِي لما لم يُسَمّ فاعله على لغة إخلاص كسرة الفاء، و(من الأسد) نائب عن الفاعل. ولإزالة هذا اللبس يُلْجَأ في البناء لما لم يُسَمّ فاعله إلى اللغتين الأخريين – إخلاص ضمة الفاء، والإشمام –وهما أثقل من لغة إخلاص الكسرة.

عدم إعلال (فاعَلَ) واوي الفاء إذا بُني لما لم يُسمّ فاعله: تتشابه صيغة البناء للمفعول من نحو: (واعَدَ: وُوْعِدَ)، (واصَلَ: وُوْصِلَ) بمؤنث (أوّل): (وُوْلَى) على زنة (فُعْلَى) – في تتابُع مثلين (واوين) في بدايتها جميعًا، وقد مرّ أن العربية تكره توالي الأمثال، وتسلك في سبيل اجتنابه مسالك مختلفة.

غير أنهم هنا تخلصوا من المثلين المذكورين في (وُوْلَى) فقط؛ إذ خُفّفت بقلب الواو الأولى همزة، فأصبحت: (أُوْلَى)، على حين لم يُجروا في نحو: (وُوْعِدَ، وُوْصِلَ، وُوْرِيَ) الإعلال نفسه، فلم يقولوا فيها:(أُوْعِدَ، أُوْصِلَ..).

ولعل مما يُحْتَجُّ به هنا في عدم إعلال الأفعال المذكورة[1] أنّ إعلالها يجعلها تلتبس بمضارع (أفْعَلَ) المبني للمعلوم مع همزة المضارعة نصبًا؛ فمضارع (أوْصَلَ) المنصوب مع الهمزة (أنْ أُوْصِلَ)، وبذا يلتبس مع المبني للمفعول (وُوْصِلَ) إذا قلبتْ واوه الأولى همزة (أُوْصِلَ).

فالخلاصة هنا إذن أن العرب لم تعدل عن الثقيل في صيغ هذا الموضع إلى الخفيف لأمن اللبس المذكور.

بناء الوزن (تفَعَّلَ) للمفعول: إذا بُني – على سبيل المثال– الفعلان الماضيان: (تَعَلَّمَ، تَذَكَّرَ) للمفعول فالقياس أن يُضَمّ أولهما، ويُكْسَرَ ما قبل آخرهما، فيقال: (تُعَلِّمَ، تُذَكِّرَ). وقد مرّ أن العربية أجرت في مثل هذا تغييرا ثالثا، فأبدلتْ فتحةَ الفاء حركة أثقل، وهي الضمّة.

ولعلّ ممّا يُحْتَجّ به لهذا اللجوء إلى الضمة الثقيلة أَمْنَ اللبس؛ إذ لو قيل: (ساءني أنْ **تُعَلِّمَ** ما لا ينفعُ) لالتبس (تُعَلِّمَ) الماضي المبني للمفعول، و(ما) نائب فاعل، والتقدير قبل البناء للمفعول: (ساءني أن تَعَلَّمَ الناسُ ما لا ينفع)، بـ (تُعَلِّمَ) المضارع المنصوب المبني للفاعل، والمعنى: (ساءني أن تُعَلّم أيها المخاطبُ غيرَكَ ما لا ينفع). ولذا لُجِئَ إلى الإتباع في الماضي المبني للمفعول، فضمّت الفاء إتباعا لضمة التاء الزائدة، فقيل: (تُعُلِّمَ، تُذُكِّرَ).

١. علل الصرفيون إعلال نحو (وُوْلَى) إلى (أُوْلَى)، وعدم إعلال نحو (وُوْعِدَ) بأنّ الواو الثانية في (وُوْلى) ساكنة أصلية، وليست منقلبة، أما الواو الثانية في نحو (وُوْعِدَ) فهي منقلبة عن حرف آخر، وهو (الألف)؛ إذ أصلها (واعَدَ)، فلما بُني للمفعول كان الأصل أن يقال: (وُاعِدَ)، ثم قلبت الألف واوا لمناسبة الضمة الوافدة.

وكذا قولنا: (أسعدني أنْ تُعَلِّمَ النحو)، فيقال في الماضي المبني للمفعول: (أسعدني أن تُعُلِّمَ النحوُ)، وفي المضارع المنصوب المبني للفاعل: (أسعدني أن تُعَلِّمَ النحوَ).

ثانيًا: عدم إعلال صيغتَي التعجب: ما أَفْعَلَه ! أَفْعِلْ به !:

لعلَّ ممّا يحتَجّ به على إبقاء العربية على الثقل الذي تنطوي عليه صيغتا التعجّب ممّا اعتلت عينه، نحو: (ما أَبْيَنَه! أَبْيِنْ به – ما أَقْوَلَه! أَقْوِلْ به!)، دون أن تسلك مع الأفعال المذكورة مسلكا تخفيفيا؛ بإجراء الإعلال بالقلب والنقل والحذف – أنها صَدَرَتْ عن ذلك ليُؤمَنَ اللبسُ بينها، وبين الأفعال نفسها في غير التعجب.

بيان ذلك أنّنا لو قلنا: (ما أبانَه – ما أفادَه)، (ما أقامَه – ما أعادَه) بإجراء الإعلال بالنقل والقلب في أصولها: (أَبْيَنَهُ – أَفْيَدَهُ)، (أَقْوَمَهُ – أَعْوَدَهُ) لالتبس الأسلوب الخبريّ في نحو قولنا: (ما أبانه) بمعنى: لم يُوضّحه، بالإنشاء غير الطلبيّ، في نحو قولنا متعجبين: (ما أبانَهُ !) بمعنى: (ما أشدَّ بيانه!). وكذا قولنا: (ما أقامَه) بمعنى: لم يُقِمْه، إذ تلتبس بقولنا متعجبين من قيامِ الرجلِ بما عليه حقَّ القيام: (ما أقامَه!).

ومن ثمّ فقد خُفّفت الأفعال المذكورة في غير التعجب؛ بإجراء الإعلالين المذكورين، فقيل: (أبانَ– أفادَ)، و (أقامَ – أعادَ)، وأُبقيَ على ما في أفعال التعجب من ثِقَل، فقيل: (ما أبْيَنَه ! – ما أفْيَدَه !)، و (ما أَقْوَمَه ! – ما أَعْوَدَهُ !)؛ تفاديًا للبس المذكور. ثم حُملت (أَفْعِلْ به!) على (ما أفْعَلَه!) فيما سبق؛ لأنها بمعناها.

ثالثًا: عدم إعلال نحو (الخَوَنة) جمعًا لـ (خائن):

لعلّ مما يحتجّ به لعدم قلب واو (الخَوَنة) –جمعًا لـ (خائن)– ألفا؛ لتحركها، وانفتاح ما قبلها[1] – أنّ إعلالها سيصيّرها (الخَانَة)، وستلتبس حينئذ بالمفرد (الخانَة) الذي يُجْمَع بـ (ات) على (الخانات).

رابعًا: عدم إعلال (مَرْيَم) علمًا:

ممّا يُحتَج به لعدم إعلال (مَرْيَم) علمًا بنقل حركة الياء، ثم قلبها ألفًا– أنّ الإعلالين المذكورين سيجعلانها (مَرام)، وسيلتبس مَبناها حينئذ بالمصدر الميميّ، واسمَي المكان والزمان من (رامَ – يروم)؛ لأن ثلاثتها ستكون: (مَرْوَم) على (مَفْعَل)، ثم تُعلّ الإعلالين المذكورين، فتصير: (مَرام). ولذا صحّ العَلَم (مريَم)، ولم يعلّ. يقول المبرّد: "قالوا: مريَم، ولو كان مصدرا لقلتَ: مَرام، وهذا مرامُكَ، إذا أردتَ الموضع الذي تروم فيه، وكذلك الزمان"[2]. وإن كان الاسم سَيَنماز بالتنوين ونحوه.

خامسًا: عدم إعلال نحو: (القَوَد (القِصاص)، الغَيَب، والعَيَن):

مقتضى هذه الأسماء أن تعلّ بقلب واوها، وياؤها ألفا. ويفهَم من إشارات بعض الصرفيين أنها لم تعلّ ليؤمَن اللبس بينها وبين الفعل؛ فلم تعلّ (قَوَد) – على سبيل المثال – إلى (قاد) "للالتباس بـ (قاد)"[3].

---

١. وقد أعلّوا نظيره (قادَة) – على سبيل المثال – جمعًا لـ (قائد)، وأصل الجمع: (قَوَدَة).

٢. المقتضب، ١/ ١٠٨.

٣. المفتاح في الصرف، لعبد القاهر الجرجاني، ٩٢.

المطلب الثاني: تحقيق غرض دلاليّ مقصود:

الصلة بين المَبْنَى والمعنى باب واسع في العربية، ومِمّا أضحى معلوما من الدرس الصرفيّ بالضرورة أنّ الزيادة في المبني تستلزم – غالبًا[1] – زيادة في المعنى؛ فالزيادات التي تدخل المَبْنَى في مباحث (التثنية، الجمع، التصغير، النسب، الاشتقاق، البناء للمفعول) تُضيف معانيَ ودلالات جديدة يشير الصرفيون إلى كثير منها في كل مبحث، مُشيرين بصنيعهم هذا إلى ما بين المباني والمعاني في لغة العرب من صلة وثيقة، والأصل "أن كل عدول من صيغة إلى أخرى لا بدّ أن يصحبه عدول عن معنى إلى آخر، إلّا إذا كان ذلك لغة"[2]. وآكد المباحث الصرفيّة التي تظهر فيها الصلة المذكورة أيّما ظهور مبحث (معاني صيغ الزيادة).

والأبنية المزيدة في العربية – على جهة الإجمال – أثقل من نظيرتها المجرّدة، أو الأقل منها زيادةً، وإن اشتركت جميعها في المادّة اللغوية (الجِذر اللغويّ)، كما أن الأبنية المجردة نفسها تتفاوت خفة وثقلا، تبعًا لعدد أحرفها.

وللثقل المذكور هنا مظهران:

- **أحدهما:** ثقل كمّي لا يرجع إلى الأداء أو النطق بقدر ما يئول إلى أمر كمّي مداره على عدد حروف البِناء، ومن إشارات الصرفيين في هذا الصدد

---

١. حكى الرضيّ عن أحمد بن يحيى ذهابه إلى أنّ لكل حرف زائد معنى، ثمّ ضعّف مذهبه بقوله: "ولا دليلَ على ما ادَّعَى"، شرح الشافية، ١/ ٦٧. وفي العربية زوائد لم تأتِ لمعنى، نحو : الزيادة للإلحاق، "وللتوسّع في اللغة والكلام، كما في: سعيد، وحِمار، وعُصفور.." شرح الشافية، للرضيّ، ١/٦٦.

٢. معاني الأبنية في العربية، للدكتور فاضل السامرائي، ٦.

"أنّ كل كثير مستثقل وإن خفّ"[1]. فالفعل (استَغْفَرَ) –على سبيل المثال– إنْ كان خفيفا في ذاته، فهو أثقل من مجرده (غفر)، من حيث الكمّ فحسب، وكذا (قاتَل) و (قَتَلَ)، وهكذا.

- **والآخر:** ثِقَل في الأداء النطقيّ يتكئ على ثقل كَمّي؛ فالفعلان (اصطرخَ، اصطَبَرَ) – على سبيل المثال– أثقل من أصليهما المجردين (صَرَخَ، صَبَرَ) من الجانبين كليهما؛ من الناحية الكمّية، ومن ناحية الأداء النطقيّ.

والذي يعنينا في سياق الحديث عن هذا الداعي الدلالي التمثيل لمواضع لجأت فيها العربية وشواهدها إلى أبنية وصيغ ثقيلة، وعدلت عن نظيرتها الأخفّ منها؛ لغرض دلاليّ مقصود يفوتُ إن استُعملت الصيغة الأخرى الخفيفة:

أولا: في الأفعال:

يصرخ / يصطرخ: يقول تعالى واصفا حال الذين كفروا في نار جهنّم: ﴿وَهُمْ يَصْطرِخُونَ فِيها﴾ (فاطر: ٣٧). ولعل العدول هنا عن الفعل الخفيف (يصرخُون) إلى الثقيل (يصطرخون) مقصود لذاته؛ لدلالة مخصوصة، هي الإشارة إلى ما في صُراخهم، واستغاثتهم من جَلَبَة وضَجيج لا يدلّ عليهما الفعل الخفيف (يَصْرُخُونَ).

تثاقلتم: اثّاقلتم: يقول تعالى: ﴿يا أيها الذينَ آمَنوا ما لكمْ إذا قِيلَ لكمُ انفِروا في سَبِيلِ الله اثّاقلْتُمْ إلى الأَرْضِ﴾(التوبة: ٣٨). قرأ الجمهور "اثّاقَلْتُمْ" بالهمز والتشديد، وأصله (تَثَاقَلْتُمْ)، فأُدغمت التاء في الثاء، فصارت ثاء ساكنة،

١. شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، ٣/ ٦٨.

فاجتُلِبت همزة الوصل. وقرأ الأعمش والمهدوي والمطوعي وابن مسعود " تَثَاقَلْتُمْ" بالتاء على الأصل. وقُرِئ: "أَثَّاقَلْتُم"على الاستفهام، ومعناه الإنكار والتوبيخ، وحذفت همزة الوصل(١).

وإن كانت الصيغتان (تَثَاقَلْتُمْ – اثّاقَلْتُمْ) (٢) تفيدان معنى الكسل والتراخي – فإنّ في الصيغة الثقيلة (اثّاقَلْتُمْ) من الدلالة على المبالغة في الكسل، والتراخي، والخلود إلى الأرض ما ليس في الصيغة الأخفّ منها (تَثَاقَلْتُمْ)؛ ولعل فيها تصويرا دقيقا لحال المخاطبين الذين يعاتبهم الله تعالى، ويستنهضهم، لتكاسُلهم وتراخيهم عن الخروج في غزوة تبوك. وكأنّ في تعاقُب المقطع (حركة+ ساكن) أربع مرات (اِثْ– ثَاْ– قَلْ– تُمْ) تصويرا لحالهم؛ إذ ترمز الحركةُ إلى محاولة تحرّكهم، واستنفارهم، بينما يُشير السكون إلى دَعَتهم، وتكاسُلهم، وخُلُودهم إلى الأرض، وعلى كلّ ففي تكرار المقطع المذكور تصوير لتكرار حالتهم المذكورة، وكأن الأرض تجذبهم إليها جذبًا.

فَجَرَ: فَجَّرَ: يقول تعالى: ﴿ وَفَجَّرْنا الأَرْضَ عُيُونا ﴾(القمر: ١٢). قراءة الجمهور (فجَّرْنا) على زنة (فعَّلْنا)، "والتشديد هنا أظهر – من التخفيف

١. انظر: الكشاف، للزمخشريّ، ٢/ ٥٩، والدر المصون، للسمين الحلبي، ٦/ ٥٠.

٢. مقتضى الظاهر أنّ فيما ورد في الآية التي معنا من قراءات ثلاث صيغ، لكنّ التحقيق أنهما صيغتان فقط، هما (تثاقَلتُم) على الأصل، و (اثَّاقَلْتم). أمّا (أَثَّاقلْتُمْ) فهي (اثَّاقَلْتم)، زيدتْ في بدايتها همزةُ الاستفهام المفتوحة، فحُذفت همزة الوصل؛ لعدم الحاجة إليها.

(فَجَرْنا)– لقوله تعالى (عُيونا)"[1]. فالصيغة الأثقل هنا (فجَّرَ) أنسبُ في الدلالة على المعنى من أصلها المخفف (فَجَرَ)؛ لقوله تعالى (عُيُونا) بالجمع.

قَطَعَ: قطَّعَ: يقول تعالى: ﴿ فلمّا رَأَيْنَه أَكْبرْنَه وَقَطَّعْنَ أَيْديَهُنّ وقُلنَ حاشا لله ما هذا بَشرًا إنْ هذا إلّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ (يوسف: ٣١)، ولعلّ في العدول عن الفعل الخفيف المجرد (قَطَعَ) إلى نظيره الثقيل المشدد (قطَّع) دلالةً على المبالغة في إحداث النسوة قطْعَ أيديهنّ[2]، دون الدلالة على مجرد القطع التي يحملها (قَطَعَ)، وإنما ذلك من عظمة مَنْ رأيْنَ، وجلاله، وتلك المبالغة تناسب نفْيَ النّسوةِ البشريّةَ عن يوسفَ –عليه السلام– بعدُ، ووصْفه بأنه مَلَكٌ كريم[3]، بأسلوب الحصر (إنْ+ إلا).

١. معجم القراءات، دكتور عبد اللطيف الخطيب، ٩/ ٢٢٢. وقرأ عبد الله بن مسعود وأصحابه، وأبو حيوة، والأعمش، وقتيبة عن الكسائي: (وَفَجّرْنا) بالتخفيف. انظر: إعراب القراءات الشواذّ، للعكبريّ، ٢/ ٥٢٨، ومعجم القراءات، ٩/ ٢٢٢.

٢. في قوله تعالى: "وقطّعْنَ أيديهن" كناية عن دهشتهنّ وحيرتهنّ، فلمّا رأين جلاله ووقاره وحسنه، ظنَنّ أنهنّ يقطّعن الفاكهة، وكنّ يقطعن أيديهنّ، لا الفاكهة. انظر: تفسير الفخر الرازي، ١٨/ ١٣٠.

٣. في نفْي البشرية عن يوسف – عليه السلام– ووصفْه بأنه مَلَك كريمٌ وجهان: أحدهما: الدلالة على الحُسن والجمال؛ إذ تركّز في الطباع أنه لا حيّ أحسن من المَلَك. والآخر: الدلالة على الطهارة عن بواعث الشهوة والبهيميّة، لمَا رأينَ فيه من هيبة النبوة، ووقار الرسالة. انظر: تفسير الفخر الرازي، ١٨/ ١٣١.

ثانيا: في المصادر:

وزن (تَفْعال): نصّ الصرفيون على أننا إذا قصدنا المبالغة والتكثير في مصدر الفعل الثلاثي بنيناه على زنة (تَفْعَال)، نحو : (لَعِبَ: تَلْعاب)، (هَذَرَ: تَهْذار)، (صَهَل: تَصْهال)[١].

فما دعا العربَ إلى الثقل في مثل هذا الموضع، والعدولِ عن المصادر السماعيّة المشهورة الخفيفة (لَعِبٌ، لِعْبٌ)، (هَذْرٌ، وهَذَرٌ)، (صَهِيل) إلى مصادر أثقل منها بنيةً، وأكثر حروفًا– إلا إرادتهم غرضا دلاليا مقصودا يناسبه الثقل المذكور، وهو المبالغة. فلمّا أرادوا التكثير في الحدث والمبالغة، عدلوا إلى بناء ثقيل كثير الأحرف.

ومن أمثلة هذا الموضع في شواهد العربية قول الحارث بن حلّزة:

مِنْ مُنَادٍ وَمِنْ مُجيبٍ وَمِنْ تَصْـ (م) ـهَالِ خَيْلٍ خِلالَ ذاكَ رُغاءُ[٢].

وزن (فَعَلان): إذا أرادت العربية مجرد الحدث لم تبنِ المصدر على بِناء (فَعَلَان)، فإذا أرادت الدلالة على التقلب، والاضطراب، والحركة أتت بالمصدر على مثال (فَعَلان). نحو: (جَوَلان، دَوران، فَيَضان، هَيَجان، غَلَيان)، "وكأنهم قابلوا بتوالي حركات المِثال توالي حركات الأفعال"[٣].

---

١. انظر: شرح الشافية، للرضيّ، ١/ ١٦٧.

٢. من الخفيف، ورُغاء الإبل: أصواتها. يريد: اختلطت أصوات الداعين والمجيبين والخيل والإبل، دلالة على تجمّعهم وتأهبهم. انظر ديوان الحارث بن حلّزة، ص٢٤، وشرح المعلقات السبع، للزّوزني، ص١٤٩.

٣. انظر: الخصائص، لابن جني، ٢/ ١٥٤.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإِنَّ الدّارَ الآخِرَةَ لَهِي الْحَيَوانُ﴾ (العنكبوت: ٦٤). ولعلّ وراء العدول هنا من المصدر الخفيف (حَيَاة) إلى نظيره الأثقل (حَيَوان) – غرضًا دلاليّا مقصودًا، وهو الإشارة إلى ما في الدار الآخرة من "معنى الحركة والتقلّب، وأن الدنيا بالنسبة للحياة الآخرة كأنها سكون وهمود، بناها على (فَعَلان) للدلالة على كمال الحياة ثَمَّ"[1]. وكأن توالي الحركات في (حَيَوَان) يناسِب حركة المُنَعَّمين وتقلّبهم في أوجُه نعيم الدار الآخرة.

ثالثا: في المشتقات:

تعدِل العربية إذا أرادت الدلالة على المبالغة، وكثرة الحدث كمًّا أو كيفًا عن بناء (فاعِل) إلى أبنية أخرى اصطُلِح على تسميتها في الدرس الصرفيّ بـ (أمثلة المبالغة) أو (صيغ المبالغة).

وما يعنينا في هذا الصَّدد الإشارة إلى أنّ العربية قد تَعدِل عن مِثال (فاعِل) الخفيف، نحو: (صادِق، كاذِب، حالِف، مانِع، ناحِر، فارِق) إلى أبنية أخرى أثقل منه؛ لغرض دلالي مقصود لا يُؤَدَّى به.

وذلك مثل العُدول إلى وزن (فَعَّال)، نحو: (كَذَّاب، حَلّاف، مَنّاع)، أو (فِعّيل)، نحو: (صِدِّيق، شِرِّيب، سِكّير)، أو (مِفْعال)، نحو (مِنْحار، مِزْواج)، أو (فاعُول)، نحو: (فاروق)، وهكذا.

ومن نماذج العدول المذكور في الحديث النبوي الشريف قول النبي ﷺ في الحديث الصحيح: "... وما يزالُ الرجلُ يَصدُق، ويتحرّى الصدقَ، حتى يُكتَبَ عند الله **صِدّيقا**، وإياكم والكذبَ؛ فإن الكذبَ يَهدي إلى الفُجور، وإن

١. معاني الأبنية في العربية، دكتور فاضل السامرائي، ٢٨.

الفُجور يَهدي إلى النار، وما يزال الرجلُ يكذب، ويتحرّى الكذبَ، حتى يُكتَبَ عندَ الله **كذّابا**"[1].

إذ عَدَلَ النبي ﷺ عن بناء فاعِل (صادِق، كاذِب) الخفيف، إلى بناءينِ أثقل منه لفظًا، هما (صِدِّيق: فِعِّيل)، و (كَذّاب: فَعَّال)؛ للدلالة على المبالغة في الصدق والكذب، وحصولهما على جهة الكثرة. ولم تكن الصيغتان الخفيفتان (صادِق، كاذِب) لِتُناسبا نصّ النبي ﷺ على تَحَرّي الصدق والكذب، وفي (التحرّي) دلالةٌ على الاجتهاد في طلب الشيء، والتماس مظانّه.

***

١. ما أثبتُّه في المتن رواية الإمام مسلم، باب (قبح الكذب، وحسن الصدق وفضله). انظر: صحيح مسلم، ٤/ ٢٠١٣.

المبحث الثالث

الدواعي الأصوليّة

يُوقِف تتبّع إشارات النحاة وتعليلاتهم – فيما نحن بصدد دراسته – وإمعان النظر فيها، على طائفة من الدواعي الأصوليّة التي استعانوا بها في تفسير مواضع غير قليلة أبقت فيها العربية على ما في الأبنية من ثقل، أو عَدَلَتْ فيها إلى ثقل بعد خفّة.

وقد اعتمدتْ هذه الدواعي على إجراءات أصوليّة، واستُنِدَ في تفسيرها إلى معطيات المباحث الأصولية التي شَكّلت في القرون المتأخرة علمًا اصطُلِح على تسميته (علم أصول النحو).

وإشارات النحاة في هذا السياق أكثر من تُذكَر؛

- فإشاراتهم المتكررة إلى (أصل الباب /الإيماء إلى الأصل / التنبيه على الأصل/ المحافظة على الأصول) تئول عند التحقيق إلى دليل نحويّ اصطُلِح على تسميته بـ (الاستصحاب/ استصحاب الأصل).
- وإشاراتهم إلى أن المصدر يَصحّ لصحة فِعله، ويعتلّ لاعتلاله، وكذا المشتقات – إنما هي مراعاة لـ (القياس)، وهو آكد الأدلة النحوية العقلية، والنحو كله قياس، كما يقال.
- وتفسيراتهم بعض المواضع بـ (الحمْل على النظير في المعنى) مراعاةٌ منهم لـ (القياس).
- واستنادهم في مواضع كثيرة إلى التفرقة بين الاسم والفعل، والاسم والصفة، والواحد والجمع– إنما هو استعانة بمعطيات نوع من أنواع العلة اصطُلح عليه لاحقا بـ (علة الفرْق). والعلة أحد أركان القياس.

- وإشاراتهم في تفسير بعض المواضع إلى (المشابهة) إنما هي استعانة بعلة سُمِّيت بـ (علة التشبيه).
- ونصّهم في أكثر من موضع على أنّ السماع يُبطِل القياس نواةٌ لِمبحث أصولي اشتُهر في تصانيف أصول النحو، وعُولج تحت عنوان (تعارُض السماع والقياس).
- تنضاف إلى ما سبق جميعه إشارات متفرّقة استند أصحابها فيها على دليل نحويّ اصطُلِح على تسميته بـ (الاستحسان).

وتجدر الإشارة بين يَدَي التمثيل لما سبق جميعه إلى أن الإشارات الأصولية المذكورة التي وردت في سياق رصْد أبنية العربية، وتفسيرها، والتعليل لها – قديمةٌ قِدَم التصنيف النحويّ، وهي في مجملها كفيلة بأن تلفت أنظار الدارسين المحدثين إلى ما يمكن أن يُسمّى (علم أصول الصرف العربي/ علم أصول الأبنية العربية).

إذ إن قراءة كتب أصول النحو المتأخرة، لا سيّما كتاب (الاقتراح) للسيوطيّ (ت٩١١هـ)، وشرحه لابن الطيب الفاسي (ت١١٧٠هـ) [1] بمنأًى عن الإشارات المذكورة تفوّت معالجةً أصوليّة لأبنية العربية وصيغها تشكّل نواة للعلم المذكور؛ ولا نبالغ إذا ذهبنا إلى أنّ لجلّ المباحث الأصولية التي تشكلت في كتب الأصول المشار إليها، واعتُنِيَ بها عنايةً نحوية في المقام الأول – أمثلةً وتطبيقات صرفيّة في تصانيف النحاة المتقدمة والمتأخرة.

١. يعدّ شرح ابن الطيب الفاسي (ت١١٧٠هـ) كتاب (الاقتراح) أشهر شروح الاقتراح، وعنوانه (فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح).

ومهما يكن من شيء فإن ما يعنينا في هذا المبحث رصْد الدواعي الأصولية التي فُسّر بها إبقاءُ الثقل في بعض الأبنية، أو اللجوء إلى ثقل بعد خفة في أبنية أخرى، مع التمثيل لهذه الدواعي:

المطلب الأول: التنبيه إلى أصل الباب:

من حكمة العربية أنها لجأت في سبيل تخفيف ما تنطوي عليه أبنيتها من ثِقَل إلى مسالك استعانت بإجراءاتها في الوصول إلى الغاية المرجُوّة (طلب الخفّة)؛ من إدغام، وإعلال، وإبدال، وحذْف، ونحو ذلك.

وفي هذا السياق ظهرت لجُلّ الصيغ العربية بِنْيتان: إحداهما: بنية ظاهرة (سطحيّة)، منطوقة عن العرب، والأخرى: بنية مقدّرة (عميقة)، لم ينطق بها العرب، وإنما تُوُصّل إليها عن طريق قياس ما اعتلّ من الأبنية على ما صحّ، وما ضُعِّف على ما لم يضعّف، مع مراعاة الأصول والزوائد في كلٍّ.

وعلى جهة الإجمال فقد استندت العربية إلى المسالك المذكورة في العدول عن البِنَى العميقة التي تنطوي على ثِقَل، إلى نظيرتها السطحية التي خفّت بهذه المسالك.

غير أن العربية وشواهدها قد تسامحت في العدول المذكور، فأبقت أبنية كثيرة على ما فيها من ثِقَل، دون أن تُجري فيها التغييرات المذكورة؛ تنبيهًا على الأصل المغيَّر؛ فلم تُجرِ – على سبيل المثال– الإعلالَ في نحو: (استحْوَذَ، استَتْوَقَ، استَصْوَبَ)؛ لتنبّه إلى أن أصل (استَقام، استَعَادَ، استعانَ): (استَقْوَمَ، استَعْوَدَ، استَعْوَنَ)، وهكذا.

وقد اعتنى النحاة برصْد نماذج هذه الظاهرة، وسَرْد أمثلتها في سياق تناوُلهم المباحث الصرفية، كلّ في بابه، وكانوا يعبّرون عنها بنحو قولهم:

(التنبيه إلى الأصل، الإيماء إلى الأصل، لمْح الأصل، مراعاة الأصل، استصحاب الأصل، علّة الأصل)، مُشيرين إلى أن فيها "تنبيها على الباقي، ومحافظةً على إبانة الأصول المغيَّرة. وفي هذا ضربٌ من الحكمة في هذه اللغة"[١].

وهذه أمثلةٌ لهذا الداعي الأصوليّ من دواعي اللجوء إلى الثقل في أبنية العربية، موزّعة تبعًا للمباحث الصرفية:

الإدغام: من أمثلة مراعاة الأصل في بعض الصيغ المدغمة، بفكّ الإدغام فيها:

قوله تعالى: ﴿لِيهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عن بيّنة وَيحْيا مَنْ حَيَّ عن بيّنةٍ﴾ (الأنفال ٤٢)، قرأ نافع والبزّي وشبل عن ابن كثير وأبو بكر عن عاصم (حَيِيَ) [٢] بكسر الياء الأولى، وفك الإدغام، وفتح الثانية.

وقول الشاعر: الحَمْدُ للهِ العَلِيِّ الأَجْلَلِ[٣]

والقياس الإدغام: (الأَجَلّ).

و(حَيِيَ)، و (الأَجْلَلِ) أثقل من أصليهما: (حَيَّ)، و (الأجلّ).

التخلص من التقاء الساكنين: الأصل أن يُتخلّص من التقاء الساكنين بتحريك الساكن الأول بالكسر. وقد قرأ الجمهور قوله تعالى:﴿أولئك الّذينَ

---

١. المنصف، ١/ ٢٧٧.

٢. انظر: إتحاف فضلاء البشر، للبنّا، ٧٥، ٢٣٧، ومعجم القراءات، دكتور عبد اللطيف الخطيب، ٣/ ٣٠١.

٣. مطلع أرجوزة لامية، لأبي النجم العجليّ، انظر: الأصول في النحو، ٣/ ٤٤٢، والمنصف، لابن جني، ١/ ٣٣٩.

اشْتَرَوُا الضَّلالَةَ بالْهُدَى ﴾ (البقرة: ١٦) بضمّ الواو، لا كسرها، "واختير لها الضم للفرق بين واو الجمع والواو الأصلية"[١]. وقرأ يحيى بن يعمر، وابن أبي إسحاق، وأبو السمّال :"اشتَرَوا الضلالة" بكسر الواو[٢]. مستصحبين الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، وهو الكسر. وإن كانت الضمة أثقل من الكسرة فإن التخلص هنا من التقاء الساكنين بالضم أخفّ من التخلص منه بالكسر. والذي يعنينا أن اللجوء إلى الثقل هنا دعت إليه مراعاة الأصل، واستصحابه.

الإبدال: أبقت العربية على ثِقَل بعض أمثلة (الافتعال) التي حقّها أن تُخفّف بإبدال تاء الافتعال فيها دالًا، أو طاءً؛ استصحابا لأصل البناء. ومن نماذج ذلك:

- قوله تعالى:﴿ وَلَقد يَسّرْنا القُرآنَ للذّكْرِ فَهَلْ مِن مدَّكِر ﴾ (القمر: ١٧). قُرئتْ " مُذْتَكِر"[٣] بالذال والتاء على الأصل، دون أن تُبدَل التاء دالا.
- وقول العرب: (اضْتَقَطتُ النّوى)، من (ضقط) [٤]. وكان مقتضى القياس أن تُبْدَل تاؤه طاءً، فيقال: (اضطقطتُ).

الإعلال: باب الإعلال آكد باب صرفيّ تُغيَّر فيه الصيغ والأبنية لتخفيف ثِقَلٍ فيها: سواء أكان التغيير بقلب حرف من الأحرُف الأربعة (ا،و،ي،أ) حرفا آخر

١. معجم القراءات، دكتور عبد اللطيف الخطيب، ١/ ٥٠.
٢. انظر: الحجة، لأبي علي الفارسي، ١/ ٢٧٧، وإعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، ١/ ١٤٢، ومعجم القراءات، دكتور عبد اللطيف الخطيب، ١/ ٥٠.
٣. انظر: الكشاف، للزمخشريّ، ٣/ ١٨٤، ومعجم القراءات، دكتور عبد اللطيف الخطيب، ٩/ ٢٢٦.
٤. انظر: الخصائص، ١/ ٢٦٢.

منها، أم بنقل حركة من حرف علة إلى حرف صحيح قبله، أم بحذف أحد الأحرف المذكورة، أم باجتماع ضربين من هذه الثلاثة، أم باجتماع ثلاثتها جميعًا.

وقد رصدتْ هذه الدراسة في سياقاتها المختلفة نماذج غير قليلة لصيغ وأبنية كان حقّها أن تُعلّ للتخفيف، غير أنها لم تُعَلّ، وأُبْقِيَ على ما فيها من ثقل؛ لِدَواعٍ مختلفة. غير أن الذي يعنينا هنا التمثيل لنماذج سُلِكَتْ فيها هذه السبيلُ، للتنبيه إلى أصل بابها، واستصحابه.

ما حَقّ بابه أن يُعَلّ بالقلب:

- نحو قولهم: (القَوَد (القِصاص)، الخَوَنَة، الحَوَكة، الجَوَرَة، الغَيَب، العَيَن) [1]: ومقتضى القياس أن تُعلّ جميعا بقلب واواتها وياءاتها ألفًا (القاد، الخانة، الحاكَة ..).
- وكذا عدم إعلال الصفة (القُصْوى) [2] بقلب واوها ياءً، كما أُعلّت نظائرها (الدُّنْوَا: الدُّنْيا)، (العُلْوَا: العُلْيا)؛ تنبيهًا إلى الأصل، وقد اجتمع الإعلال وعدمه في قوله تعالى:﴿إِذْ أَنتُم بالعُدْوَةِ الدُّنْيا وَهم بالعُدْوَةِ القُصْوَى ﴾ [3] (الأنفال: ٤٢). وفي (القُصوَى) بالواو لمْحٌ للأصل، وتنبيه على أن أصل: الدنيا: الدُّنْوا؛ لأنها من (دنا يدنو دُنُوّا).

١. انظر المنصف، لابن جني، ١/ ٣٣٢، والخصائص، لابن جني، ١/ ١٤٨.

٢. انظر: المنصف، ٢/ ١٦٢.

٣. قرأ زيد بن علي "القُصْيا"، على قياس بابها. انظر: إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، ١/ ٦٧٧، والكشاف، للزمخشري، ٢/ ١٧.

ما حَقّ بابه أن يُعَلّ بالحذف:

الأصل أن يصاغ المضارع المبدوء بهمزة المضارعة من نحو (أَسْعَدَ، أَكْرَمَ) على: (أُؤَسْعِدُ، أُؤَكْرِمُ)، ولمّا كان في اجتماع همزتين متحركتين في البداية ثقل واضح لجأت العربية إلى حذف الهمزة الثانية (همزة أَفْعَلَ)؛ طلبا للخفة، فقالت: (أُسْعِد، أُكْرِمُ)[١].

وقد استُعْمِلت هذه الأصول الثقيلة في السَّعَة، والضرورة كليهما؛ تنبيها إلى الأصول:

- أمّا السَّعة: فقد رُوِي قولهم: (أرضٌ مُؤَرْنَبَة) كثيرة الأرانب، و (كِساء مُؤَرْنَب) إذا اختلط صوفه بوبر الأرنب[٢]. والقياس: (مُرْنَبَة، مُرْنَب).
- وأمّا الضرورة: فنحو قول الشاعر: (فإنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَما)[٣]، وقول الآخر: (كُراتُ غُلامٍ في كِساءٍ مُؤَرْنَبِ)[٤]. والقياس: (يُكْرَمَ، مُرْنَب). وسيأتي حديث مستقل عن الأبنية التي لُجئَ فيها إلى الثقل، للضرورة، إن شاء الله.

---

١. ثم حُملت على المضارع المبدوء بهمزة المضارعة بقية صيغ المضارع، والمصدر الميمي، والمشتقات؛ طردًا للباب على وتيرة واحدة.

٢. انظر: إيجاز التعريف في علم التصريف، لابن مالك، ١٩٤، وشرح الأشموني، ٤/ ١٥٣.

٣. من الرّجز، ولا يُعرَف قائله، ولا تمامه. انظر: الأصول في النحو، ٣/ ١١٥، والخصائص، ١/ ١٤٥.

٤. من الطويل، نسبه سيبويه إلى ليلى الأخيلية، والرواية عنده (مِنْ كساءٍ). و(مؤرْنَب): متّخذ من جلود الأرانب. انظر: الكتاب، ٤/ ٢٨٠، والمقتضب، للمبرد، ٢/ ٩٨.

ما حَقّ بابه أن يُعَلّ بالنقل والقلب:

أبقت العربية في بعض أبنيتها على ثِقَلٍ حقّ بابه أن يخفّف بإجراء إعلالين: إعلال بالنقل، وآخر بالقلب. وذلك نحو: قوله تعالى:﴿ اسْتَحْوَذَ عليهِمُ الشيطانُ فأَنْساهُمْ ذِكْرَ الله﴾(المجادلة: ١٩)، وقول العرب: (استنْوَق الجملُ، أغيَلَت المرأة (أرضعتْ ولدها وهي حامل)، هو مَطْيَبَةٌ للنفس، كثرة الشرابِ مَبْوَلَةٌ، إنّ الفكاهة مَقْوَدَةٌ إلى الأذي) [١]. والقياس أن تخفّف الصيغ المذكورة بالإعلالين المذكورين، فيقال على الترتيب: (استَحاذَ، استَنَاقَ، أَغالَتْ، مَطابَة، مَبالَة، مَقادَة).

ما حَقّ بابه أن يُعَلّ بالنقل والقلب والحذف:

نحو الفعل (أطالَ) في قول الشاعر: (صَدَدْتِ فأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ) [٢]. وقياسه أن يُعَلّ أولا بنقل فتحة واوه إلى الطاء قبلها، ثم بقلب واوه ألفا، ثم بحذف هذه الألف الوافدة؛ تخلصا من التقاء ساكنين، فيقال: (أَطَلْتِ).

الحذف: من المسالك التي انتهجتها العربية في التخلّص من تتابُع الأمثال (الحذف)، ومن أمثلته: جواز حذف إحدى التاءين المتتابعتين في بداية

---

١. انظر في هذه الأبنية التي خالفت بابها: الكتاب، لسيبويه، ٤/ ٣٥٠، المقتضب، للمبرد، ١/ ١٠٨، ٢/ ٩٨، والأصول، لابن السراج، ١/ ٥٧، ٣/ ٢٨٢، ٢٨٥، والخصائص، لابن جني، ١/ ٩٩، ١٠٠، ١١٩، ١٤٤، ١٤٥، والمنصف، لابن جني، ١/ ٢٦٧، ٢٦٨، ٢/ ١٨٤، والممتع، لابن عصفور، ٣١٤، ٣١٥.

٢. من الطويل، والصُّدود: الإعراض، وتمامه: (صَدَدْتِ فأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقَلّما *** وِصالٌ عَلَى طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ). انظر: الكتاب، ١/ ٣١، والخصائص، ١/ ١٤٤، والمنصف، ١/ ١٩١.

المضارع الذي على زنة (تَتَفاعَل) و (تَتَفَعَّل)؛ تخفيفًا[1]، نحو قوله تعالى: ﴿تنزَّلُ المَلائِكةُ والرّوحُ فيها ﴾(القدر:٤)، والأصل: (تَتَنَزَّلُ)، وقوله تعالى: ﴿ولا تَنابَزُوا بالألْقابِ ﴾ (الحجرات: ١١)، والأصل: (تَتَنابَزوا)، وقوله تعالى: ﴿ فأنذرْتُكُم نارًا تَلَظّى ﴾ (الليل: ١٤)، والأصل: (تَتَلَظّى).

وقد أبقت بعض شواهد العربية على التاءين في مثل هذا الموضع، دون أن تُجري فيهما التخفيف المذكور، بحذف إحداهما؛ تمسّكا بالأصل. ومن نماذج ذلك في القراءات:

- قوله تعالى:﴿ولا تَحاضّونَ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكين ﴾ (الفجر: ١٨). إذ رُوِيَ عن الأعمش أنه قرأ الفعل بتاءين (تَتَحاضّوْنَ) [2]، على الأصل.
- قوله تعالى: ﴿فأنذرْتُكُم نارًا تَلَظّى ﴾ (الليل: ١٤). قراءة الجمهور تلظَّى بتاء واحدة، وأصله (تَتَلَظّى) بتاءين، فحُذفت إحداهما. وقرأ ابن الزبير وزيد بن علي وطلحة وابن مسعود وسفيان بن عيينة وداود العطار كلاهما عن عمرو بن دينار عن عبيد عن عمير ويحيى بن يعمر (تَتَلَظّى) بتاءين على الأصل[3].

١. انظر على سبيل المثال: شرح الأشموني، ١٦٠/٤، وشرح التصريح، للشيخ خالد، ٢/ ٧٦١.

٢. انظر: إتحاف فضلاء البشر، للبنّا، ٤٣٨، ومعجم القراءات، دكتور عبد اللطيف الخطيب، ١٠/ ٤٢٦.

٣. انظر: السبعة، لابن مجاهد، ٦٩٠، وإعراب القراءات الشواذّ، للعكبريّ، ٢/ ٧١٨، ومعجم القراءات، دكتور عبد اللطيف الخطيب، ١٠/ ٤٦٨.

ونخلص بعد أن سردنا نماذج لهذا الداعي الأصوليّ الذي يفسَّر به إبقاءُ العربية على ما في الأبنية المذكورة من ثِقَل – إلى حقيقتين تجدر الإشارة إليهما:

أولاهما: أن الأمثلة المذكورة التي خالفت أبوابها وردت في السّعَة والاختيار، كما وردت في الضرورة، أمّا التي في السّعَة فتُفَسّر على أنها من (باب التنبيه إلى أصل الباب، أو استصحاب الأصل)، وأما التي وردت في الضرورة (الشعر) فينضاف فيها إلى (التنبيه إلى الأصل) جانبٌ آخر، أو داعٍ آخر، هو (إقامة الوزن). وسيعالَج في نهاية هذا المبحث إن شاء الله.

والأخرى: تأتي الأمثلة المذكورة شاهدًا على (تعارُض الأصُول – تعارُض الأدلّة)، وهو ملمح أصوليّ تفرّقت الإشارات إليه في تصانيف النحاة المتقدمة؛ إذ ورد فيها السماع بأبنية تخالف قياس الباب، وهنا ينصّون على "أنّ الاستعمال إذا ورد بشيء أُخِذ به، وتُرِكَ القياس؛ لأن السماع يُبْطِل القياس"[1].

المطلب الثاني: الفَرْق:

يُمكن إرجاع اعتلالات النحاة لبعض الأبنية التي بَقيتْ على ما فيها من ثِقَل، دون أن يُسَلَك فيها مسلكٌ تخفيفيّ؛ بإجراء أحد أضرُب الإعلال فيها،

١. المنصف، لابن جني، ١/ ٢٧٩.

مع وجود موجِبه، على حين خُفّفت نظيرتها بالموجِب نفسِه- إلى ما اصطلح عليه أصوليّو النحاة بـ (علة الفرق) [١].

وخلاصة إشاراتهم المتفرقة في هذا السياق أنّ العرب أبقت على الثقل المذكور في بعض الأبنية لمجرد الفرق بين الاسم والصفة، أو الاسم والفعل، أو المفرد والجمع. ومن إشاراتهم الجامعة في هذا الجانب أنّ "الشيء ربما جاء مخالفا؛ للفرق"[٢].

أولا: التفرقة بين الاسم والصفة:

اعتنى الصرفيون في سياق رصْد القواعد الصرفية، والتعليل لها بالإشارة إلى مواضع لوحِظَ فيها مَيْلُ العربية إلى التفرقة بين الاسم والصفة، وقد نصّ بعضهم على هذه التفرقة في بعض عنواناتهم[٣].

ومهما يكن من شيء فإن ما تعتني به هذه الدراسة في هذا السياق التمثيل لملمحين:

أحدهما: مواضع أبقت فيها العربية على ما في بعض الأبنية من ثِقَل؛ فرقا بين الاسم والصفة: فمن ذلك: إعلال الواو الواقعة لاما لصفة على وزن (فُعْلَى)، وعدم إعلال الواو نظيرتها في الاسم الذي على الوزن نفسه؛ إذ أبقوا الواو في

١. نصّ السيوطي في الاقتراح على أنّ المشهور من العلل التي تطرد كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم أربعة وعشرون نوعا، من بينها ما سمّاه (علة الفرق). انظر: فيض نشر الانشراح من روْض طيّ الاقتراح، لابن الطّيّب الفاسي، ٢/ ٨٦٠، ٨٦١.

٢. المنصف، لابن جني، ٢/ ١٧٠.

٣. من ذلك (هذا بابٌ تُقْلَب فيه الياء واوا لِيُفْرَقَ بين الاسم والصفة). انظر: المنصف، لابن جني، ٢/ ١٥٧.

الاسم (حُزْوَى)[1]، ولم تقلَب حرفًا أخفّ منها (الياء)، كما قُلبت واو (عُلْوا) و (دُنْوا) ياءً، فقيل: (عُليا) و (دُنْيا).

وقد علل الصرفيون لذلك بأن الداعي هنا التفرقة بين الصفة والاسم[2]، ولمّا كانت الصفة أثقل من الاسم[3] خَفّتْ بالإعلال، وبقي الاسم على أصله.

والآخر: مواضع لجأت فيها العربية إلى الثقل؛ فرقًا بين الاسم والصفة: ومن ذلك:

قلب الياء واوا إذا وقعت لامًا لـ (فَعْلَى) اسمًا: قلبت العربية الياء إذا وقعت لاما لـ (فَعْلَى) اسمًا حرفا أثقل منها، وهو الواو، نحو: (شَرْوَى، تَقْوَى، فَتْوَى، رَعْوَى)، وأصولها جميعا بالياء؛ لأن جذورها: (ش.ر.ي، و.ق.ي، ف.ت.ي، ر.ع.ي). على حين لم تُجْرِ الإعلال نفسه في الصفات التي وردت على البِناء نفسه، نحو: (خَزْيَا، صَدْيَا، رَيّا)، مؤنثات: (خَزْيان، صَدْيان، رَيّان).

وقد اعتلَّ الصرفيون للجوء العرب إلى الثقل بقلب الياء واوا في الأسماء المذكورة، دون الصفات، مع كون الواو عندهم أثقل من الياء – بأنهم إنما

---

١. وهو اسم موضع. يقول ذو الرمة: (أَدَارًا بِحُزْوَى هِجْتِ لِلْعَينِ عَبْرَةً ** فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفَضُّ أَوْ يَتَرَقْرَقُ) ويرفضّ: يسيل. انظر: المقتضب، ٤/ ٢٠٣، وشرح الأشموني، ٤/ ١١٣.

٢. انظر: الخصائص، ١/ ١٣٣، ١٣٤.

٣. نصّ النحاة على أن الصفة أثقل من الاسم؛ وعلّلوا لذلك بعلل كثيرة، خلاصتها: أنها أثقل؛ لاحتياجها إلى موصوف، وإلى فاعل (مضمر، ومظهَر)، ولكونها مشتقة من الفعل الذي هو ثقيل، ومشابهة له. انظر: المنصف، لابن جني، ٢/ ١٥٨، واللباب للعكبري، ٢/ ١٨٧.

أرادوا الفرق بين الاسم والصفة[١]. ولم يعكسوا؛ لأنّ الاسم أخف من الصفة التي هي ثقيلة، فجعلوا اللجوء إلى الثقل في الاسم الخفيف، وأبقوا الصفات الثقيلة على حالها.

جمْع الاسم والصفة اللذين على وزن (فَعْلَة) بالألف والتاء المزيدتين: من المواضع التي لجأت فيها العربية إلى الثقل؛ حتى تفرّق بين الاسم والصفة إبقاؤها سكون العين في جمع (فَعْلَة) صفةً بالألف والتاء، فقيل في جموع: (سَهْلَة، صَعْبَة، ضَخْمَة): (سَهْلات، صعْبات، ضَخْمات)، على حين غُيّر هذا السكون إلى فتحة (والحركة أثقل من السكون) في الجمع نفسه لـ (فَعْلَة) اسمًا، فقيل في جموع: (جَفْنَة، رَكْعَة، زَفْرَة): (جَفَنات، رَكَعات، زَفَرات)؛ " ليفرّق بين الاسم والصفة، وكان إبقاء الصفة على السكون أَوْلَى؛ لأن الصفة أثقل من الاسم"[٢].

وقد أرجع ابن جني التفرقة المذكورة بين الاسم والصفة إلى (**باب الاستحسان**)؛ ذاهبا إلى أن هذه التفرقة ليست علة معتدة مطردة، كرفع الفاعل، ونصب المفعول؛ لأنها لا تطّرد. يقول: " ...ألا تعلم كيف يشارك الاسم الصفة في أشياء كثيرة لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما فيها. من ذلك قولهم في تكسير (حَسَن) : (حِسان)، فهذا كـ (جَبَل) و (جِبال) .." [٣].

١. انظر: الكتاب، لسيبويه، ٤/ ٣٦٤، والمنصف، ٢/ ١٥٧، وما بعدها، والخصائص،١/ ١٣٣، ١٣٤، والممتع، لابن عصفور، ٣٤٥.

٢. اللباب، للعكبري، ٢/ ١٨٧. وانظر المقتضب، للمبرد، ٢/ ١٨٨.

٣. الخصائص،١/ ١٣٣، ١٣٤.

ثانيا: التفرقة بين الاسم والفعل:

نصّ النحاة على أن الأفعال أثقل من الأسماء؛ يقول سيبويه:" فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأن الأسماء هي الأُولى، وهي أشدّ تمكّنا، فمن ثَمّ لم يلحقها تنوين، ولحقها الجزم والسكون ... "[1]. ويمكن إرجاع العلل التي استندوا إليها في هذا السياق إلى طائفتين من المعايير: إحداهما: معايير لفظية، والأخرى: معايير دلالية[2].

ومن أمارات فِطنتهم، وانسياق عِلَلهم، وإحكامها، وأخْذ بعضِها بِحُجَز بعض – أنهم بنَوا على حُكمهم المذكور اعتلالَهم بأنّ العربية لم تُجرِ التخفيف بالإعلال في بعض الأسماء، مع وجود مُوجِبه؛ على حين أجرتْه مع نظيره من الأفعال؛ حتى يفرّقوا بين الاسم والفعل، فلمّا كان الفعل ثقيلا خفّفوه بالإعلال، ولما كان الاسم – الذي هو نظير الفعل في الموضع نفسه – خفيفا أُبقي على ما فيه من ثِقَل، حتى يكون الفرق بين النظيرين.

ومن نماذج هذا الملمح:

- عدم إعلال (أفْعَل) التفضيل، و(أفْعَل) الصفة المشبّهة إذا اعتلتْ عينهما: أبقت العربية على الثقل فيما اعتلتْ عينه من (أفْعَل) التفضيل، نحو (أَبْيَنُ حجةً، أفْيَد لكَ، أطْوَل قامةً، أقْوَل للحقّ، أصْوَن لعِرضه)، و(أفْعَل) الصفة، نحو (أبيض، أسود، أَعْوَر، أحْوَل، أهْيَف).

---

١. الكتاب، ١/ ٢٠.

٢. انظر: الكتاب، ١/ ٢٠، والإيضاح في علل النحو، للزجاجي، ١٠٠، ١٠١، والأشباه والنظائر، للسيوطي، ٢/ ٦، ٢٩٠. وظاهرة الثقل والخفة: دراسة لغوية، دكتور محمد فريد أحمد، ٥١.

وقد أرجع الصرفيون إعلالَ ما اعتلتْ عينه من الأفعال التي على زنة (أفْعَلَ)، نحو (أعانَ، أعادَ، أقامَ، أفادَ)، وهي مفتتحةٌ بالزيادة نفسها التي افتُتِحت بها (أفْعَل) التفضيل، والصفة المشبهة، وهي (الهمزة) – إلى الفرْق بين الفعل والاسم. يقول ابن جني: "وإنما وجب تصحيح الاسم الذي في أوله الزيادة التي تكون في أول الفعل؛ للفرْق بينهما، نحو: (هو أطْوَل منكَ)"[١]. فيقال: (أطالَ الشرحَ) و (هو أطوَل منكَ)، ويقال: (أبانَ حُجّتَه)، و (هو أبْيَنُ منكَ حُجَّةً). وهكذا.

- إذا بنينا (يُفْعِل) من المادة (خ.و.ف) فِعلا، واسمًا: أمّا الفعل فسيكون (يُخْوِف)، ثم يخفّف بالإعلال، فيصير: (يُخِيف)، وأمّا الاسم فإنه لا يخفّف بالإعلال؛ إذ يَبْقَى (يُخْوِف)؛ فرقًا بين الفعل والاسم[٢].
- تصحيحهم بناءَ (أَفْعِلَة) في نحو: (أَسْوِرَة، أَخْوِنَة، أَعْيِنَة)، وعدم تخفيفهم إياها بالإعلال؛ لأنها مفتتحة بهمزة، وهي من زوائد الأفعال[٣]؛ حتى يكونَ الفرقُ بين الفعل والاسم.

ثالثا: التفرقة بين المفرد والجمع:

جرت عادة النحاة على أن ينصّوا في سياق الإشارة إلى ثنائية (الجمعيّة والإفراد) أو (الجمع والواحد/المفرد) على أنّ الجمع أثقل من الواحد[٤]. وقد بنوا على ذلك تعليلَهم الإبقاءَ على ما في بعض المفردات من ثقل، على حين

١. المنصف، لابن جني، ١/ ٣٢٠. وانظر الكتاب، لسيبويه، ٤/ ٣٥٠.
٢. انظر: المنصف، ١/ ٢٨٠.
٣. انظر: المنصف، لابن جني، ١/ ٣٢٤.
٤. انظر: الأصول في النحو، لابن السراج، ٣/ ٢٦٥، والمنصف، لابن جني، ١/ ٣٠٠، ٣٤٢، والخصائص، لابن جني، ١/ ١٥٨.

خُفّف نظيرها – في الهيئة والوزن– من الجموع، بالتفرقة بين المفرد الخفيف، والجمع الذي هو أثقل منه.

ومن نماذج هذا الملمح:

- إعلال جموع المفردات (سَوْط، حَوْض، ثَوْب) على (فِعال)، وعدم إعلال (فِعال) مفردًا في نحو: (خِوان، بوان، صِوان) [1]: إذ الأصل أن يقال في جموع المفردات المذكورة على (فِعَال): (سِواط، حِواض، ثِواب)، ولمّا ثقلت الواو بعد كسرة، قُلبت الواو ياء، فقيل: (سِياط، حِياض، ثِياب)، على حين لم تُجرِ العربيةُ الإعلال نفسه في: المفردات: (خِوان، بِوان، صِوان)؛ حتى يفرَّقَ بين المفرد والجمع، ولمّا كان الجمع ثقيلا خُفّف بالإجراء المذكور؛ حتى لا يثقل على ثقله، على حين بقيَت المفردات المذكورة، ولم تعلّ؛ لأنها خفيفة، أخف من الجمع.
- وكذا خُفّفت جموع المفردات (عصا– قفا – دَلْو) التي على وزن (فُعُول)؛ بإعلالها وتحويلها إلى (عِصِيّ – قِفِيّ – دِلِيّ) بعد أن كانت (عُصوو – قُفوو – دُلُوو).

على حين لم تعلّ في المقابل المفردات التي على الهيئة والوزن كليهما، نحو (عُتُوّ – عُلُوّ – دُنُوّ)؛ إذ أصلها: (عُتُوو – عُلُوو – دُنُوو)، فلم يُجروا فيها إلا إدغام الواو في أختها، ولم تعلّ إلى : (عِتِيّ، عِلِيّ– دِنِيّ)؛ للتفرقة بين المفرد والجمع[2]، ولمّا كان الجمع أثقل من المفرد أُعلّ؛ حتى لا يجتمع

١. انظر: الخصائص، لابن جني، ١/ ١٥٨.
٢. انظر: المنصف، ٢/ ١٢٢: ١٢٤.

ثقل الجمعيّة، مع ثقل اللفظ، بخلاف المفرد الخفيف، فبقي على حاله، ولم يعلّ.

المطلب الثالث: المعادَلَة (التعادُل):

نصّ الأصوليون على أن من أنواع العلة – والعلة أحد أركان القياس– (علة المعادَلَة)[١]، و(المعادَلَة – التعادُل): علة فسَّر بها النحاة بعض ظواهر العربية وأحكامها، ولا تتأتّى إلا بين قسيمين أو نظيرين، بحيث يحصُل بها تعادُل أو تَساوٍ بينهما: خِفّةً وثِقَلًا، أو قوةً وضعْفًا، أو نحو ذلك.

ومن أمثلتها عندهم ما أوردوه في سياق تعليلهم كسْر نون المثنى، في مقابلة فتح نون جمْع المذكر؛ من أنّ الجمع لمّا كان ثقيلا أُعْطِيَ آخرُه الفتحة الخفيفة، على حين أُعْطِيَ المثنى الكسرةَ التي هي أثقل من الفتحة؛ لأنه أخف من الجمع، فأعطِيَ الثقيل الحركة الخفيفة، بينما أُعْطِيَ الخفيف الحركة الأثقل؛ ليتعادلا[٢].

وما يعنينا في هذا السياق التنّبه إلى أن للمعادلة للمذكورة دورًا في تفسير بعض أبنية العربية التي أُبقِيَ على ما فيها من ثِقل، أو لُجئ فيها إلى الثقل.

فمن أمثلة ذلك اختصاص الاسم بالأصول الخماسية: فلمّا كان الاسم أخفّ من الفعل اختصته العربية بالأصول الخماسية مع ثقلها[٣]، على حين اكتُفي في قسيمه الفعلِ بالأصول الثلاثية والرباعية فحسب؛ حتى لا يجتمع فيه ثقلان: ثقل الفعليّة، وثقل خماسية الأصول.

---

١. انظر: فيض نشر الانشراح من روْض طيّ الاقتراح، لابن الطّيّب الفاسي، ٢/ ٨٦٣.
٢. انظر على سبيل المثال: الأشباه والنظائر، للسيوطي، ٢/ ٤٥.
٣. أثقل الأسماء المجردة ما تألف من خمسة أصول، ولذا فهو أقلّها أبنيةً، وأندرها أمثلةً.

فمردّ التعادُل إذن إلى أن الفعل الثقيل اكتُفي فيه بالأصول الثلاثية والرباعية فحسب، دون الخماسية الثقيلة، في مقابلة قسيمه الاسم الخفيف الذي اختُصّ بأبنية الأصول الخمسة الثقيلة، ليتعادل القسيمان.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الأمثلة التي تم رصْدها في المطلب السابق (الفَرْق) – تنبني فيها (علة المعادلة) التي معنا على (علة الفرق) المذكورة هناك.

وخلاصة القول هنا أنّ العربية لمّا لجأت في مواضع من أبنيتها إلى الإبقاء على الثقل، أو اللجوء إليه؛ فرقًا بين الاسم والصفة، والاسم والفعل، والمفرد والجمع، وذلك على التفصيل الذي سبق – اعتنت بتحقيق تعادُل (معادَلة) بين طرفَي الثنائيات السابقة؛ فأبقت على الثقل، أو لجأت إليه فيما خفّ: (الاسم قسيم الصفة)، (الاسم قسيم الفعل)، (المفرد قسيم الجمع)، ولم تعكس، حتى تتعادل النظائر.

المطلب الرابع: الشَّبَه:

استند النحاة في تفسير بعض الصيغ التي أُبقي على ما فيها من ثقل، أو لُجِئ فيها إلى ثقل بعد خفّة –إلى ما يمكن اندراجه تحت ما اصطُلح على تسميته في أدلة النحو بـ (علة الشَّبَه – التشبيه) [1]. ومن أمثلة ذلك:

١. سبق أن السيوطي قد نصّ في الاقتراح على أنّ المشهور من العلل التي تطرد كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم أربعة وعشرون نوعا، من بينها ما سمّاه (علة التشبيه). انظر: فيض نشر الانشراح من روْض طيّ الاقتراح، لابن الطّيّب الفاسي، ٢/ ٨٦١.

عدم إعلال صيغتَي التعجب: ما أَفْعَلَه ! أَفْعِلْ به !:

أبقت العربية على الثقل الذي تنطوي عليه صيغتا التعجّب (ما أَفْعَلَه ! أَفْعِل به!) ممّا اعتلت عينه، نحو: (ما أَبْيَنَه! أَبْيِن به!)، (ما أَفْيَدَه! أَفْيِدْ به!)، (ما أَقْوَلَه للحق! أَقْوِلْ به!)، (ما أَصْوَنَه لنفسه! أَصْوِنْ به!)، دون أن تسلك معها مسلكا تخفيفيا؛ بإجراء الإعلال بالقلب والنقل والحذف، مع وجود مُوجِبه؛ فلم يُقَل في التعجب: (ما أبانَ! أَبِنْ به)، كما قيل في الخبر: (أبانَ فلانٌ حُجّته)، (أَبِنْ حُجّتَكَ يا رجلُ).

وقد أرجَعَ الصرفيون هذا الصنيع إلى ما اصطُلِح على تسميته في أدلة النحو بـ (علة الشبه)[1].

وملخص ما أوردوه في هذا السياق أن العرب لم تُجرِ الإعلال في الأمثلة المذكورة لصيغَتَي التعجب، مع كون الفعل هو الأصل في الإعلال، ومع وجود موجِبِه؛ "لمشابهتهما بعدم التصرّف للأسماء[2]، فصارا كـ (أَفْعَل) التفضيل، و(أَفْعَل) الصفة"[3]. فلمّا لم يُعِلّوا (أفعَل) التفضيل، نحو (هو أَبْيَنُ منه حُجّة، وأطْوَل منه نفَسًا)، و(أَفْعَل) الصفة، نحو (رجلٌ أَحْوَل، وأعْوَر، وأهْيَف) – لم يُعلّوا كذلك الأمثلة المذكورة لصيغتَي التعجب؛ لعلة المشابهة المذكورة.

---

١. انظر: المنصف، لابن جني، ١/ ٣١٥، وما بعدها، وشرح الشافية، للرضيّ، ٣/ ١٢٤. وانظر: علة الشبه في الصرف العربي، دكتور حسين عباس الرفايعة، ٣١٥.

٢. ومن دلائل إلحاقهم فعلَ التعجّب بالأسماء تصغيرُهم إياه في قولهم: (ما أُمَيْلِحَه! وما أُحَيْسِنَهُ!)، والفعل لا يصغّر. انظر: المنصف، لابن جني، ١/ ٣١٦.

٣. شرح الشافية، للرضيّ، ٣/ ١٢٤. وانظر: المنصف، لابن جني، ١/ ٣٢٠.

كسر تاء (تفْعال) مصدرا:

من أبنية المصادر في العربية (تَفْعال) بفتح التاء، نحو (تَطْواف، تَرداد، تَرْحال، تَصْهال، تَكْرار)[١]. وقد رُوي مصدران عن العرب، أُبدلتْ فيهما فتحةُ التاء حركةً أثقل منها، وهي الكسرة، وذلك قولهم: (تِبيان، تِلقاء).

وقد أرجع بعضهم الإجراء المذكور إلى علة الشبه المذكورة، ذاهبًا إلى أن العرب شبّهت المصدر (تِبيان) بـ (عِصيان، نِسيان)؛ إذ انتهى بنون قبلها ألف، مثلهما[٢].

<u>المطلب الخامس: قياس المصادر والمشتقات على أفعالها:</u>

أبقت العربية على ما في بعض المصادر والمشتقات المعتلة من ثِقَل ترتّب على تحرّك أحرف العلة، ولم تخفّفها بالإعلال، مع توفّر موجِبه؛ قياسا على أفعالها التي لم تُعَلّ؛ لانتفاء موجِب الإعلال فيها. ومن قواعدهم الجامعة في هذا الصّدد: أن المصدر يَصحّ لصحة فِعله، ويعتلّ لاعتلاله[٣].

ومن أمثلة ذلك:

١. انظر: الممتع الكبير، لابن عصفور، ٨٠، شرح الشافية، للرضي، ١/ ١٦٧.
٢. انظر: دقائق التصريف، لابن المؤدب، ص٣٠٧. ويَرِدُ على ما أورده أن المشابهة المذكورة لا تنعقد في المصدر (تِلقاء).
٣. انظر: المنصف، ١/ ٣٠٣.

- المصدران (لِواذ، جوار): إذ لم تعلّ واوهما بقلبها ياء، كما قُلبت في (صِوام: صِيام)، (قِوام: قِيام)؛ لأنّ الواو أُعلّت في الفعلين (صام، قام)، ولم تعلّ في الفعلين: (لاوَذَ، جاوَرَ)[١].
- الصفات المشبهة التي على زنة (أَفْعَل) إذا اعتلت عينها، نحو (أَعْوَر، أحْوَل، أَهْيَف، أغْيَد، أَعْيَن)، لزمتْ عينها التصحيح، ولم تعلّ؛ إجراء لها مجرى أفعالها التي لم تُعَلّ: (عَوِرَ، حَوِلَ، هَيِفَ، غَيِدَ، عَيِنَ)[٢].
- اسم الفاعل في نحو: (عاوِر، حاوِل، صايِد، عاين) لم يعلّ؛ قياسا على فعله الذي لم يعلّ: (عَوِرَ، حَوِلَ، صَيِدَ، عَيِنَ)[٣].
- وقد حُملت مصادر الأفعال المذكورة عليها، فلم تُعلّ كذلك، فقيل: (عَوَر، حَوَل، هَيَف، غَيَد، عَيَن)[٤].

المطلب السادس: الحمْل على النظير في المعنى:

في العربية صيغ أبقتِ العرب على ما فيها من ثِقَل، دون أن تسلك فيها مسلكًا تخفيفيا، بإعلالها؛ حَمْلًا على نظير لها في المعنى لم يُعَلّ؛ لعدم وجود مُقتضٍ للإعلال فيه.

١. انظر: المنصف، لابن جني، ١/ ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٤١، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٤/ ٢٢٠.
٢. انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٤/ ٢٣٠.
٣. انظر: المنصف، لابن جني، ١/ ٣٣٠، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٤/ ٢١١.
٤. انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٤/ ٢٣٠.

ومن نماذج ذلك:

- إبقاء العرب على ما في نحو الأفعال (عَوِرَ، حَوِلَ، سَوِدَ، صَيِدَ) من ثِقَل، دون أن يسلكوا فيها مسلكا تخفيفيا، بقلب الواو والياء فيها ألفا، كما أعلّوا نحو: (خَوِفَ، هَيِبَ)، بقلب الواو والياء فيهما ألفا، فقالوا: (خافَ، هابَ).

ويُسْتفاد من اعتلالات الصرفيين[١] في هذا السياق أنّ الذي حمل العرب على ذلك حَمْلهم الأفعال المذكورة على نظيراتها في المعنى، فحملوا -على سبيل المثال- (عَوِرَ) على (اعْوَرَّ) وهو بمعناه، و(حَوِلَ) على (احْوَلَّ)، وهو بمعناه. فلمّا صحّت واو الفعلين (اعْوَرَّ، احْوَلَّ)؛ لسكون ما قبلها صحّت قياسا عليها واو (عَوِرَ، حَوِلَ)، ولم تُقْلَب ألفا.

- وكذا عدم إعلالهم نحو (اجْتَوَرُوا، اعْتَوَنُوا، ازدَوَجوا، اعْتَوَروا)؛ حملًا لها على نظيرتها في المعنى (تجاوَرُوا، تعاونوا، تزَاوَجوا، تعاوَروا)، ولا إعلال فيها[٢].

- وكذا عدم إعلالهم بناء (مِفْعَل) في نحو: (مِخْيَط، مِنْسَج، مِفْتَح)؛ حمْلًا لها على نظيرتها في المعنى التي على زنة (مِفْعال): (مِخْياط، مِنْساج، مِفْتاح) [٣]، ولا إعلالَ فيها؛ لانتفاء موجِبه.

---

١. انظر: المنصف، لابن جني، ١/ ٢٥٩، والخصائص، لابن جني،١/ ١٤٦.

٢. انظر: المنصف، لابن جني، ١/ ٢٦٠، ٢٦١، ٣٠٥، ٣٠٦، والخصائص، ١/ ١٤٥، ١٤٦، ١٤٨.

٣. انظر: المنصف، لابن جني، ١/ ٣٢٣، وشرح التصريح، ٢/ ٧٤٦.

كلمة أخيرة: دواعي اللجوء إلى الثقل بين السَّعَة والضرورة:

إذا كانت أمثلة الدواعي السابقة جميعها أتتْ في السَّعَة والاختيار[1]– فإن هناك داعيا آخر يُفسَّر في ضوء ما اصطُلح عليه بـ (الضرورة الشعرية)، وهو **(إقامة الوزن)**.

وقد اضطر بعض الشعراء إلى أن يُبقوا على ما في بعض الأبنية من ثِقَل، أو يعدلوا عن بناء خفيف إلى آخر ثقيل؛ بغية إقامة الوزن. ومن أمثلة هذا الملمح:

---

١. تجدر الإشارة هنا إلى أن هناك داعيا لم أعالجْه – متعمّدا– في متن هذه الدراسة، وهو (**التمرين**)؛ إذ إنه يفسّر كثيرا من مواضع اللجوء إلى الثقل في معالجات الصرفيين، لا في لغة العرب المنطوقة المنقولة عنهم، بخلاف أمثلة الدواعي التي مرتْ؛ إذ إنها مرويّة عن العرب، ومعزوّة إليهم.

وقد وردت أمثلة (التمرين) المذكور تحت ما اصطُلح عليه بـ (مسائل التمرين). و(مسائل التمرين) باب واسع في العربية، لا سيّما على مستوى البِنْية.

وهي: مسائل يفترضها النحاة افتراضا، دون أن تردَ عن العرب؛ بغيةَ تمرين الطالب أو المتلقي على أن يصوغ أبنية لم تأت عن العرب، قياسا على ما أتى عن العرب، كأن يَبني من (ضرب) وزن (فَعْلَلِلٌ)، فيقول: (ضَرْبَبِبٌ).

ومن أمثلة هذه المسائل: قول ابن السراج: إذا بنيتَ (فَعْلَلِلٌ) من (ياء) "تقول: (يَيَّوِيٌ)، ثلاث ياءات، ثم واو، ثم ياء بعدها" الأصول في النحو، ٣/ ٣٦٤. وقول ابن عصفور:"وتقول في مثل (فَعْلَلُوت) من (البيع، والقول): (بَيْعَعُوْت)، و (قَوْلَلُوت)" الممتع الكبير، ٤٧٥. وانظر أمثلة أخرى في: الكتاب، لسيبويه، ٤/ ٤٠٧، ٤٠٨، والمنصف، لابن جنّي، ١/ ١٨٢، ١٩٣، ٢٢١، ٢٦٩، ٢٧٩، ٣٢١، ٣٢٢. ٢/ ٣٣، ٤٨، ١٦٤. واللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، ٢/ ٤٣٠، ٤٣٢، والممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور، ٤٦٣، ٤٦٥، ٤٦٧، ٤٦٩.

فكّ ما حقه الإدغام: من أمثلته:

قول قَعْنَب الغَطفاني[١]:

مَهْلًا أعاذِلَ قدْ جرَّبْتِ مِن خُلُقي *** أنِّي أَجُودُ لأقْوامٍ وإنْ ضَنِنُوا

يريد: ضنُّوا، فأظهر التضعيف.

وكذا قول الشاعر:

الْحَمْدُ للهِ الْعَلِيِّ الأَجْلَلِ[٢].

والقياس: (الأَجَلّ).

تصحيح ما حقه الإعلال بالحذف: سبق أن القياس أن يخفّف نحو (يُؤَكْرِم، يؤَكْرَم) بحذف همزته، ليصير: (يُكْرِم، يُكْرَم). ومما خولفت فيه هذه القاعدة في الشعر:

فإنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَما[٣] .

كُراتُ غُلامٍ فِي كِسَاءٍ مُؤَرْنَب[٤].

---

١. من البسيط، وهو من شواهد الكتاب، نسبه سيبويه إلى قَعْنَب بن أم صاحب، انظر: الكتاب، ١/ ٢٩، والمنصف، ١/ ٣٣٩.

٢. مطلع أرجوزة لامية، لأبي النجم العجليّ، انظر: الأصول في النحو، ٣/ ٤٤٢، والمنصف، لابن جني، ١/ ٣٣٩.

٣. من الرّجز، ولا يعرَف قائله، ولا تمامه. انظر: الأصول في النحو، ٣/ ١١٥، والخصائص، ١/ ١٤٥.

٤. من الطويل، نسبه سيبويه إلى ليلى الأخيلية، والرواية عنده (مِنْ كساءٍ). و(مؤرْنَب): متّخذ من جلود الأرانب. انظر: الكتاب، ٤/ ٢٨٠، والمقتضب، للمبرد، ٢/ ٩٨.

يقول المبرد: "فإن اضطر شاعر فقال: (يؤكرَم)، و(يؤحسَن) جاز ذلك، كما قال: ... (كُراتُ غلامٍ في كساء مُؤَرْنَب)، وكما قال: (فإنه أهلٌ لأنْ يؤكْرَما)" [١].

ما حَقّ بابه أن يُعَلّ بالنقل والقلب والحذف: نحو الفعل (أطالَ) في قول الشاعر:

صَدَدْتِ فأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقَلّما *** وِصالٌ عَلَى طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ [٢].

وقياسه أن يُعَلّ أولا بنقل فتحة واوه إلى الطاء قبلها، ثم بقلب واوه ألفا، ثم بحذف هذه الألف الوافدة؛ تخلصا من التقاء ساكنين، فيقال: (أَطَلْتِ).

مدّ المقصور: أجمع النحاة على جواز قصر الممدود مطلقا في الشعر، واختلفوا في مدّ المقصور لضرورة الشعر؛ فجوزّه الكوفيون، ومنعه البصريون؛ "لأنه زيادة في الكلمة، ولذلك لم يَسُغْ للشاعر أن يزيد أيّ حرف شاء، بخلاف قصْر الممدود، فإنه حذف الزائد، والأصل عدم الزيادة"[٣].

ولعل إجماعهم على جواز قصر الممدود يرجع إلى أن فيه خفّة للبناء، دونما تعرُّض لأصوله، فيُعدَل عن نحو (صنْعاء) إلى (صَنْعا)، وعن (الوفاء) إلى (الوفَا)، وهكذا.

---

١. المقتضب، ٢/ ٩٥، ٩٦ .

٢. من الطويل، والصُّدود: الإعراض. انظر: الكتاب، ١/ ٣١، الخصائص، ١/ ١٤٤، المنصف، ١/ ١٩١.

٣. اللباب، للعكبري، ٢/ ٩٨، وانظر: شرح التصريح، ٢/ ٥٠٥، وما بعدها.

ومهما يكن من شيء فإن ما يعنينا في هذا السياق التمثيل بأبيات شعرية عدل فيها أصحابها عن البناء المقصور الخفيف الوارد عن العرب، إلى نظيرٍ له ممدود أثقل منه؛ إقامةً للوزن:

يقول الشاعر:

سيُغنِيني الّذي أَغْنَاك عَنّي *** فلا فَقْرٌ يَدُومُ ولا غِناءُ[1]

ويقول الآخر:

لمْ نرحّبْ بأنْ شَخَصْتَ ولكنْ *** مَرْحَبًا بالرِّضاءِ مِنْكَ وأهْلا[2]

فعُدل عن (الغِنى، الرضا) المقصورينِ، إلى: (الغِناء، الرِّضاء) الممدودينِ، وهما أثقل؛ إقامةً للوزن.

***

١. من الوافر التامّ. انظر: اللباب، للعكبري، ٢/ ٩٩، والإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، ٢/ ٢٦٠.

٢. من الخفيف، وشَخَصَ الرجل يشْخَص: ذهب من بلد إلى بلد. انظر: الإنصاف، ٢/ ٢٦١.

الخاتمة

نتائج الدراسة:

- حديث النحاة عن مراتب الخفة والثقل في الحركات والحروف إنما هو حديث رُوعي فيه الأصل، وظاهر الأمر، ولا يصحّ أن يُفهَم على إطلاقه؛ إذ قد يخفّ البناء بضمة، ويثقل إن استبدلت بها حركة أخف (فتحة، أو كسرة)، كما قد تخفّ الصيغة بواو، وتثقل بأختها الأخف منها (الياء).
- من براعة العربية أنها تلجأ في مواضع من أبنيتها وصيغها إلى حركة أثقل، أو حرف أثقل؛ لأن خِفة البناء لا تتحقق إلا بهذا الوافد الذي هو ثقيل في نفسه، غير أن الخفة تحققت به في النهاية.
- من أمارات اعتناء العربية بأبنيتها، والحيلولة دون ذهابها أو الإضرار بها، أو انتقال بناء منها إلى آخر – إبقاؤها على ما في بعض الأبنية من ثقل؛ لأن اجتناب هذا الثقل بإجراء الإدغام أو الإعلال أو نحوهما يئول في النهاية إلى الإضرار بالبناء نفسه، وزواله، أو انتقاله إلى بناء آخر، لا سيّما أن بعض الأبنية يُقصَد إليه قصْدًا، كما في باب (الإلحاق).
- من أمارات حِرْص العربية على (أمْن اللبس) أنّها كانت تُبقي على ما في بعض الصيغ أو الأبنية من ثِقَل، دون أن تَصْدُر فيها عن مسالك تخفيفية، بإعلال أو إدغام أو نحوهما؛ لأن المسالك المذكورة ستجعلها تلتبس في النهاية بصيغ أخرى تختلف عنها دلالةً، وإن اتفقت معها مَبْنًى.
- من حكمة العربية أنها كانت تعدل في مواضع كثيرة عن البناء الخفيف إلى نظير له أثقل منه؛ بغية تحقيق معنى دلالي مقصود لا تؤديه الصيغة الخفيفة.

- ليس شرطا أن يكون الثقل ناتجا عن كُلْفَة ومشقة في النطق، نحو: (قَضُيَ الرجل: بمعنى: ما أقضاه!)، (عُصُوْوٌ) جمعا لـ (عَصا)؛ إذ إن هناك ثقلًا آخر (كَمّيًّا) يئول إلى عدد حروف البناء أو الصيغة فحسب، نحو: (غفر: استغفر)، (حَكَم: احتَكَم: تحاكَم: استَحْكَمَ). وقد يجتمع الثقلان في بناء واحد، نحو: (مِوْزان)، و(اصْتَبَرَ)، وإن كان الذي يعوّل عليه في مثل هذا الثقلَ النطقيَّ، فيخفّفان بالإعلال والإبدال إلى: (مِيزان، اصْطَبَرَ).

- لم تعتن كتب أصول النحو المتأخرة –لا سيّما (الاقتراح) للسيوطي (ت٩١١هـ) – التي نظّرت لعلم أصول النحو بتطبيق أدلة النحو، وما تفرّع عنها على الأبنية والصيغ العربية – عنايَتَها بتطبيقها على التراكيب، والتعليل لها، ولم تأتِ إشاراتهم إلى الأبنية الصرفية في هذا الصدد إلا متفرقة مبعثرة قليلة، إذا ما قورنت بنظيرتها النحوية.

- يوقِفنا التناولُ الصرفيّ لظاهرة اللجوء إلى الثقل في العربية على ثلاثة مستويات لُجِئ فيها إلى الثقل، هي:

  - مستوى الحركة: مثل: التخلص من التقاء الساكنين بالضمّ لا بالكسر، وقلب الفتحة ضمة في نحو: (ما قدُم وما حدُث).

  - ومستوى الحرف: مثل: (قضُيَ: قضُوَ)، (يُيْقِن: يُوْقِن)، (موزورات: مأزورات)، (غايِيّ: غائِيّ)، (دابَّة– دَأَبَّة).

  - ومستوى البناء (أو الصيغة): مثل: لغات بناء الفعل الأجوف إلى المجهول، وكذلك الفعل المضعف، وبناء مصادر الثلاثي على (تَفْعال)؛ للمبالغة والتكثير.

التوصيات:

- لا تزال المكتبة النحوية الحديثة بحاجة إلى دراسات وأبحاث يُعيد أصحابها النظر في قراءة المباحث الأصولية التي تشكّلت في كتب أصول النحو المتأخرة، في ضوء الإشارات الأصولية لأبنية العربية وصيغها في تصانيف النحاة المتقدمة؛ إذ إنّ لجُلّ المباحث المذكورة وما تفرّع عنها تطبيقاتٍ صرفية حملتْها الإشارات المذكورة، ولم يَعتنِ بها متأخرو الأصوليين اعتناءَهم بقَسِيمتها النحوية.
- لا تزال (معاني الأبنية) تفتقر إلى دراسات وبحوث تجمع بين التنظير والتطبيق.
- تسامُح بعض العرب في مبدأ (أمْن اللبس) في الصيغ التي اتحدتْ مبانيها، واختلفتْ معانيها، وتعويلُه على السياق العامّ لفهم المراد، دونما تغيير للصيغ المذكورة– جانبٌ يحتاج إلى تسليط الضوء عليه، ورصْد ملامحه، وتطبيقاته.

***

قائمة المصادر والمراجع

- إتحاف فُضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، لأحمد بن محمد الدمياطي البنّاء، صحّحه وعلَّق عليه علي محمد الضبّاع، نشره عبد الحميد أحمد حنفي.
- أثر أمْن اللبس على الصيغة الصرفية، دكتور حجاج أنور عبد الكريم، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، العدد ٥٥، يوليو، ٢٠١٠م.
- أثر أمْن اللبس في الإعلال والإبدال: دراسة في بنية الكلمة العربية، دكتور حجاج أنور عبد الكريم، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، العدد ٧٦، ديسمبر ٢٠١٤م.
- الأشباه والنظائر في النحو، للإمام جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة.
- الأصول في النحو، لابن السَّرَّاج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.
- إعراب القراءات الشواذّ، لأبي البقاء العكبري، تحقيق محمد السيد أحمد عزّوز، مكتبة عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النّحّاس، تحقيق زهير غازي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٧م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، ومعه كتاب (الانتصاف من الإنصاف)، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٥م.

- إيجاز التعريف في علم التصريف، لابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق محمد المهدي عبد الحيّ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ -٢٠٠٢م.
- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- تفسير الفخر الرازي المشتهر بـ (التفسير الكبير) و (مفاتيح الغيب)، للإمام محمد الرازي فخر الدين (ت ٦٠٤هـ)، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسيّ، تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- الخصائص، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، بتحقيق محمد علي النّجّار، المكتبة العلمية.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، درا القلم، دمشق.
- دقائق التصريف، لابن المؤدب، تحقيق الدكتور أحمد ناجي القيسي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧م.
- ديوان الحارث بن حلّزة، جمعه وحقّقه وشرحه الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

- ديوان كُثَيِّر عَزّة، جمعه وشرحه الدكتور إحسان عبّاس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.
- سر صناعة الإعراب، لابن جني (ت٣٩٢هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنداويّ، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
- سُنَن ابن ماجة (ت٢٧٣هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب (منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل)، تأليف الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- شرح التسهيل، لابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهريّ (ت٩٠٥هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الإستراباذيّ (ت٦٨٦هـ)، مع شرح شواهده، لعبد القادر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، حققها، وضبط غريبها، وشرح

مبهمها الأساتذة: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، حققه وقدَّم له الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
- شرح المعلقات السبع، لأبي عبد الله الزوزني، الدار العالمية، ١٩٩٣.
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، لابن الحاجب، دراسة وتحقيق جمال عبد العاطي مخيمر، مكتبة نزار، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.
- صحيح مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ضرائر الشعر، لابن عصفور(ت٦٦٩هـ)، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
- ظاهرة التخفيف في النحو العربي، دكتور أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانيّة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.
- ظاهرة الثقل والخفة: دراسة لغوية، دكتور محمد فريد أحمد، مجلة علوم اللغة، مصر، مج ١٠، ع ٤، ٢٠٠٧م.
- علة الشبه في الصرف العربي، دكتور حسين عباس الرفايعة، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد العاشر، العدد (٣)، ١٤٣٥هـ – ٢٠١٤م.

- فيض نشر الانشراح من روْض طيّ الاقتراح، لابن الطيب الفاسي (ت١١٧٠هـ)، وفي أعلاه: الاقتراح في أصول النحو وجدله، للسيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق وشرح الأستاذ الدكتور محمود يوسف فجّال، دار البحوث، دبي، الإمارات، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشريّ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٤٨م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبريّ، تحقيق دكتور عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق عبد الحليم النجار وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلاميّة، الطبعة الثانية، ١٣٨٦: ١٣٨٩هـ - ١٩٦٦: ١٩٦٩م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، إشراف دكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- مسند البزّار، لأبي بكر البزار (ت٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى (من ١٩٨٨م حتى: ٢٠٠٩م).

- مصنّف ابن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ) (الكتاب المصنّف في الأحاديث والآثار)، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ .
- معاني الأبنية في العربية، دكتور فاضل صالح السامرائي، دار عمار، عمّان، الأردن، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
- معجم القراءات، تأليف الدكتور عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية، الطبعة الأولى، الكويت، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.
- المفتاح في الصرف، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
- المقتضب، صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.
- الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني، بتحقيق لجنة من الأستاذين: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي (ت٩١١هـ)، شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠١م.

فهرس المحتويات

الموضوع
المقدّمة
التمهيد: (مقياس الخفّة والثقل بين يَدَي النُّحاة)
المبحث الأول: الدّواعي اللفظيّة
المطلب الأول: طلب الخفّة
المطلب الثاني: الإتباع
المطلب الثالث: المحافَظَة على البِناء
المطلب الرابع: الازدواج (السجع)
المطلب الخامس: التخلّص من التقاء الساكنين
المبحث الثاني: الدّواعي الدّلاليّة
المطلب الأول: أمْن اللبْس
المطلب الثاني: تحقيق غرض دلاليّ مقصود
المبحث الثالث: الدّواعي الأُصوليّة
المطلب الأول: التنبيه إلى أصل الباب

المطلب الثاني: الفَرْق
المطلب الثالث: المعادَلَة (التعادُل)
المطلب الرابع: الشَّبَه
المطلب الخامس: قياس المصادر والمشتقات على أفعالها
المطلب السادس: الحمْل على النظير في المعنى
كلمة أخيرة: دواعي اللجوء إلى الثقل بين السَّعَة والضرورة
الخاتمة
قائمة المصادر والمراجع
فهرس المحتويات

***